الأنماط المكانية والنوعية للجريمة

دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن

أيمن الشبول(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض الجرائم التي وقعت في الأردن خلال الأعوام من 2000 – 2005 بقصد الكشف عن العلاقة التي تربط نوع الجريمة بالأنماط المكانية التي تقع فيها من منظور أنثروبولوجي شمولي مستعيناً بنظم المعلومات الجغرافية (GIS). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأنماط النوعية والمكانية للجريمة، حتمتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكثافة السكان والمساحة، التي تمتاز بها بعض محافظات المملكة، كمنطقة العقبة الخاصة التي كشفت الدراسة عن تركز معظم الجرائم فيها. كما كشفت الدراسة أن جريمة السرقة الجنائية كانت الأكثر نمطية، وأن جريمة هتك العرض هي الوحيدة التي تزايدت نسب ارتكابها تصاعدياً خلال السنوات الست.

المصطلحات الأساسية: الأردن، جريمة، الأنماط النوعية للجريمة، الأنماط المكانية للجريمة، توزع الجريمة، نظم المعلومات الجغرافية.

مقدمة:

إن الاهتمام بدراسة الجريمة من منظور أنثروبولوجي ليس وليد الحقب الأخيرة من تاريخ الأنثروبولوجيا؛ ذلك لكونها موضع اهتمام الرواد الأوائل لعلم الإنسان، أمثال إميل دوركايم (Emile Durkheim) الذي اعتبرها ضرباً من ضروب السلوك الاجتماعي، ونمطاً سلوكياً انحرافياً، وقد سلك هذا المسلك كل من تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) وروبرت ميرتون (Robert Merton) وغيرهم من علماء الأنثروبولوجيا. هذا الاهتمام أفضى إلى ربط التفسير الأنثروبولوجي

(*) قسم الأنثروبولوجيا، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن.

للظاهرة الاجتماعية بظاهرة الجريمة؛ الأمر الذي ساعد على تهيئة المناخ الملائم لاهتمام الأنثروبولوجيين بتحديد النظرية والمنهجية لتحليل ظاهرة الجريمة وتفسيرها من منظور أنثروبولوجي شمولي.

في هذا الإطار أشار دوركايم (Durkheim) إلى أن الجريمة تحصل عندما يصل المجتمع إلى مرحلة اللامعيارية (Anomy)، ويصبح مفتقراً إلى المعايير الاجتماعية الضرورية لضبط السلوك، أو أن معاييره التي كانت تتمتع بقدر من الاحترام من قبل أعضائه لم تعد تستأثر بذلك الاحترام، وفقدت سيطرتها على السلوك (Durkheim, 1951)، وفي الاتجاه ذاته حاول ميرتون (Merton) إبراز نوع الرابطة بين نوعية البناء الاجتماعي والانحراف عن القيم والمعايير والخروج عن القاعدة، وربط كذلك بين السلوك اللامعياري والعديد من المظاهر التي تنم عن عدم الاستقرار والتمزق الأخلاقي والضياع القيمي (Merton, 1968)، وعلى الرغم من تحفظ تالكوت بارسونز (Talcoot Parsons) على فكرة اللامعيارية فإنه اعتبر الجريمة ضد النظام معول هدم للبناء التكاملي للمجتمع (Parsons, 1951)، وفي حقيقتها تعود إلى ضعف الوازع الأخلاقي والديني عند من يرتكبونها (توفيق أحمد، 2006: 11)، وأعتقد أنها تشير إلى حالة التفكك الشخصي التي تظهر لدى من يفتقرون إلى موجهات السلوك الروحية أو الدينية والأعراف الاجتماعية، والتي تؤدي إلى التدمير الذاتي للفرد نتيجة تغليبه للهم المادي على الروحي.

والجريمة تحدث وتنمو في المجتمع نظراً لعدم كفاءة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في شخصية الفرد وتدفعه إلى ممارسة السلوك الإجرامي (Karim, 1963: 2)؛ لأن هذه الظروف وعدم المساواة الاجتماعية تسهم في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة (Clinard, 1969: 141)، فالشعور بالسخط والكره تجاه الأغنياء قد يدفع ببعض الفقراء إلى ارتكاب الجريمة وممارستها (Ramsey, 1970: 36-39)، فالفقر – كما يرى وليام بونجر (William Bunger) – هو العامل الأساس في الانحراف الاجتماعي؛ كون أغلب المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال (محمود حسن، 1977: 59–60)، ممن يقيمون في الأحياء الفقيرة والهامشية من المدن التي تتشكل فيها ثقافات فرعية تدفع بساكنيها إلى ارتكاب الجريمة وممارستها (Burgess and Bogue, 1970: 292-299).

وقد تعاظم اهتمام الأنثروبولوجيين بالجريمة بعد تزايد نسبها في المناطق الحضرية والمدن وانتقالها إلى مرحلة التصنيع والتنمية الاقتصادية وتحول

العلاقات الاجتماعية فيها من غير رسمية إلى رسمية (إحسان الحسن، 2008: 15). وأنثروبولوجيا الجريمة لا تهدف إلى معرفة أسباب الجريمة فحسب، بل أيضاً إلى تحديد الآثار السلبية التي تنتج منها وتعكسها على الفرد والجماعة والمجتمع. فالأنثروبولوجيا تدرس الجريمة من خلال علاقتها بالظروف والمعطيات والأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسكانية المحيطة؛ أي دراسة جذور الجريمة وأثرها في المجتمع والبناء الاجتماعي، لهذا يرى الأنثروبولوجيين أن الجريمة لا يمكن دراستها وفهمها واستيعاب مضامينها الجوهرية وأطرها الخارجية والبيئية إلا في ضوء الواقع الاجتماعي والحضاري الذي ظهرت فيه وتفاعلت معه وأخذت تعبر عن حيثياته، فضلاً عن دراسة الدور الذي تؤديه في تغيير الواقع الاجتماعي، وكذلك دراستها دراسة تحليلية متعمقة تأخذ بعين الاعتبار دوافعها وملابساتها وآثارها وكيفية التوقي منها والاحتراز من عواقبها الآنية واللاحقة.

إن ما تم الإشارة إليه آنفاً لا يدل أو يعني أن الجريمة بأنماطها المكانية والنوعية هي وليدة المجتمع الأردني أو أنها مقصورة عليه كإحدى ظواهر العلاقات المتشابكة والمعقدة بين أفراده، أو بين الأفراد والسلطة. فالأمر على خلاف ذلك؛ لأن الجريمة وإن وجدت بين أفراد في جماعة – مهما قل عدد أفرادها – قديمة قدم الجماعة وقدم اجتماع الإنسان بغيره من الأفراد، وأن الجريمة تختلف في مفهومها وفي مدى انتشارها وفقاً لتقاليد جماعة معينة ونواميسها في الوقت والمكان المعينين.

من هنا فأنثروبولوجيا الجريمة من حيث الموضوع تولي اهتماماً لما هو كائن وليس بما ينبغي أن يكون، وكون الأنثروبولوجيا تخصصاً نظرياً وتطبيقياً وتراكمياً فهي لا تهتم بالتقييمات وإصدار الأحكام قدر اهتمامها بوصف وتحليل ظاهرة الجريمة والظواهر السلوكية الأخرى التي يرام دراستها وتحليلها من خلال طرق وأساليب منهجية بحثية تتناسب وطبيعة البحث.

ولهذا، فأنثروبولوجيا الجريمة – كغيرها من التخصصات – تعتمد على مجموعة من المناهج أو الطرق البحثية التي يمكن من خلالها جمع المعلومات والبيانات، كالملاحظة بالمشاركة والوصف الإثنوغرافي أو الطريقة التاريخية أو المقارنة أو المسح الميداني والمقابلات... إلخ. أما ما يتعلق بهذا البحث، فنظراً لخصوصيته الاستطلاعية ذات العلاقة بالأنماط المكانية والنوعية للجريمة، ارتأيت الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (Geographical Information Systems). كمنهجية يتم من خلالها توضيح التوزع المكاني والنوعي للجريمة في الأردن.

وهذه المنهجية هي نمط تطبيقي لتكنولوجيا الحاسب الآلي التي تهتم بمعالجة المعلومات المكانية وتحليلها بما يتفق مع الهدف التطبيقي لها معتمدة على كفاءة بشرية وإلكترونية متميزة (محمد عزيز، 2004: 202–206)، وهي طريقة لتنظيم المعلومات الجغرافية والوصفية بوساطة الحاسوب، وربطها بمواقعها الجغرافية اعتماداً على إحداثيات ومعلومات تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني والسياسي والبيئي... إلخ (محمد شرف، 2008: 15–42) التي يُتعرف توزعها جغرافياً من خلال استخدام الخرائط.

والتعامل مع الخريطة على نظم المعلومات الجغرافية بمفهوم الارتباط المكاني (Interaction) يتيح رؤية المعلومات الإحصائية الممثلة على الخرائط للعديد من نشاطات الإنسان على البيئة التي يعيش فيها، كالجريمة مثلاً، وتصبح بذلك وسيلة مرئية ومعبرة للظواهر المرتبطة ذات الاهتمام. كما تقدم نظم المعلومات الجغرافية أساليب متطورة في عمليات البحث السريع والاستفسار عن الظواهر المراد تمثيلها على الخرائط، مع إمكانية إجراء المقارنات وإخراج المعلومات المطلوبة على رموز الخريطة بناء على الهدف المدروس، ألا وهو الجريمة، وعرض بياناتها المطلوبة ورؤية العلاقات المكانية المرتبطة بها.

لهذا، ومن خلال استخدام هذه المنهجية كأداة بحث رئيسة وانطلاقاً من الرؤية الشمولية للأنثروبولوجيا الاجتماعية فإن بحثنا لموضوع الجريمة في المجتمع الأردني يتناول بعض الجرائم الشائعة التي قد تغيرت وتطورت في شكلها ونوعها ونمطها تبعاً لتغير المجتمع وتقدمه، على اعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية متغيرة ومتطورة تبعاً لتغير المجتمع الذي تنشأ فيه وتطوره.

مفاهيم البحث:

الجريمة اصطلاحاً: من المنظور الاجتماعي هي سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة (مصطفى كارة، 1992: 30) ويسبب خروجاً على قوانين المجتمع، وخرقاً لتقاليده، يسبب الأذى للغير (شاكر سليم، 1981: 281)، ويضر بالمصالح الاجتماعية (سليم نعامة، 1985: 145–146) ويهدد المجتمع في كيانه، وقواعد الضبط الاجتماعي الرسمية كالقوانين أو غير الرسمية كالعادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير الاجتماعية (حسن نشأت، 2008: 32)، ويعمل على إفساد النظام القائم (Smith, 1984: 427-429).

والجريمة تعرف قانونياً بأنها أي فعل ينتهك القانون (Horton and Gerald, 1960: 106)، ويعاقب صاحبه من قبل الدولة (Prassel, 1975). أو أنها «فعل أو امتناع عن فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءً جنائياً» (محمد جعفر، 1980: 7)، وبصياغة مشابهة عرضها آخرون بأنها «كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن إنسان ويقرر له القانون عقاباً أو تدبيراً احترازياً»، (أكرم إبراهيم، 1999: 47).

والجريمة إجرائياً: فقد عرفها الباحث بأنها كل فعل يعاقب عليه القانون الأردني بالحبس مدة ثلاث سنوات فأكثر.

وانطلاقاً من هذا المفهوم الإجرائي فإن الباحث قد درس بعض الجرائم (الجنايات) لتكون محور البحث، وهذه الجرائم هي:

1 – **الشروع بالقتل:** وهو قيام الشخص بنشاط أو فعل يتجاوز كونه مجرد نشاط أو فعل تحضيري لارتكاب جريمة مقصودة (محمود أبو زيد، 2003: 72–73)؛ أي اتجاه نية الشخص لإزهاق روح إنسان، ويقوم بتهيئة الأسباب المؤدية للقتل، ولكن النتيجة تختلف بسبب حيلولة أسباب أخرى – لا دخل لها بها – دون تحقيق النتيجة، مثل قيام شخص بإطلاق النار على آخر قاصداً قتله ولكن يحول شخص آخر بدفع الأول عن مكانه وتنصرف المقذوفات النارية إلى مكان آخر (بركات المهيرات، 2000: 26).

2 – **القتل مع سبق الإصرار (العمد) والقتل القصد:** هو عقد النية مقدماً على القيام بإزهاق روح إنسان مع سبق الإصرار والترصد؛ أي أن يصمم القاتل مسبقاً على ارتكاب جريمته بكل هدوء وتروٍّ وإعداد الأداة اللازمة لذلك. وهو أيضاً القصد المصمم عليه قبل الفعل، لارتكاب فعل غير مشروع أياً ما يكون، غرض المصر منه إيذاء شخص معين أو غير معين، وجده أو صادفه، ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط، فكأن لسبق الإصرار – إذن – عنصرين، يتمثل الأول في التصميم المسبق والثاني يعتبر عنصراً ضمنياً ولكن له أهميته من حيث إنه تمثل في تفكير الجاني وتدبيره وعزمه على تنفيذ جريمته بالطريقة التي استقر عليها. ويعتبر سبق الإصرار ظرفاً شخصياً يرجع إلى القصد، كما أنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني. ومع أنها لا تشاهد مباشرة إلا أنها تستنتج من الوقائع والقرائن الخارجية ما دام مضمون هذه الوقائع وموجبها لا يتناقضان عقلاً مع هذا الاستنتاج. وتعد هذه الجريمة من الجرائم الخطرة وتصل عقوبتها إلى الإعدام (بركات المهيرات، 2000: 28).

3 – **الضرب المفضي إلى الموت:** يعني قيام شخص بالاعتداء بالضرب على آخر مستخدماً يديه وقدميه وكل ما يستطيع من فنون القتال الجسدي، أو قد يكون الضرب في بعض الأحيان بكتم فم المجني عليه وأنفه؛ مما يترتب عليه وفاته نتيجة للاختناق أو متأثراً مما وقع عليه، فيعاقب الجاني من ثم على جريمة ضرب أدى إلى الموت (محمود أبو زيد، 2003: 79–80).

4 – **الإيذاء البليغ:** أن يقوم الجاني بضرب شخص أو جرحه أو إيذائه بأي فعل مؤثر من وسائل العنف، ينجم عنه مرض أو تعطيل عن العمل مدة تزيد على عشرين يوماً (Walsh and Poole, 1983: 14).

5 – **إضرام الحرائق:** القيام بإضرام الحرائق أو إشعالها عمداً لمحال مسكونة أو غير مسكونة، وهو وضع النار في الشيء المراد إحراقه أو إيصاله إليه في الحريق بالتوصيل، وهو ما يعرف باسم الحريق بالتوصيل (محمود شمس، 2002: 18439–18560). وسواء تحقق الغرض الذي هدف إليه الجاني أو لم يتحقق، يعتبر الفعل الذي لم يتحقق فعلاً تاماً وليس مجرد شروع، وذلك على الرغم من أن النار لم تلتهم شيئاً مما أريد إحراقه (فريد الزعبي، 1995: 33–64).

6 – **الاغتصاب:** المواقعة غير الشرعية وبالإكراه لأنثى غير متزوجة أو الاتصال بامرأة دون مساهمة أو موافقة إرادية من جانبها. (بركات المهيرات، 2000: 28)، وهو اتصال رجل بالمرأة اتصالاً جنسياً دون رضاء صحيح منها؛ أي الاتصال الجنسي الطبيعي غير المشروع معها (محمد المشهداني، 2003: 330).

7 – **هتك العرض:** المقصود به الممارسة الجنسية الشاذة (Homosexuality)، وهو إحدى صور الفحش أو الفعل الفاضح المخل بالحياء والمنافي للأخلاق وللحشمة، الذي يقع مباشرة على جسم الغير دون رضاه (محمود أبو زيد، 2003: 30). أو ما يرتكبه شخص ضد آخر، ذكراً كان أو أنثى، بصورة مباشرة أو الاستطالة إلى عضو من أعضاء جسم المجني عليه – ذكراً كان أم أنثى – يحرص على إخفائه عن الناس، سواء كان المرتكب ذكراً أم أنثى (Walsh and Polee, 1983: 113).

8 – **الخطف:** يراد منه حمل المرأة على الفرار أو الهروب من منزل أهلها أو مكان سكنها بالقوة والغصب مع شخص، والذهاب بها إلى منطقة أخرى إما بغرض إجبارها على الزواج منه دون موافقتها وموافقة أبويها، وإما للاعتداء عليها اعتداءً جنسياً غير مشروع (بركات المهيرات، 2000: 29). ويقصد بالخطف أيضاً الأسر

غير المشروع الذي تستخدم فيه القوة لإرغام الشخص ضد إرادته بدافع الانتقام أو التعذيب أو الكسب غير المشروع (الحصول على الفدية المالية).

9 – **الاتجار بالمخدرات:** وهو القيام بالشراء والبيع والحفظ والتخزين والإحراز والتعامل والتداول والتسلم والتقسيم والتجزئة والتعليب والتغليف والإخفاء المتعلق بمادة المخدرات المتاجر بها (Walsh and Polee, 1983: 76-77).

10 – **السرقة الجنائية:** قيام شخص بأخذ مال الغير المنقول دون رضاه، سواء أكان المال نقوداً أم بضائع، وكل ما يقوم مقام المال، ولا تتم السرقة إلا بتمام الاستيلاء على الشيء المسروق استيلاءً لا يجعله في حوزة صاحبه، أو يصبح في يد السارق وتحت تصرفه تماماً (بركات المهيرات، 2000: 27). وقد تكون السرقة عن طريق النشل أو السلب (محمود أبو زيد، 2003: 529، 575–576).

النمط المكاني للجريمة: هذا المفهوم يستخدم للدلالة على التوزع الجغرافي للجريمة ولتوضيح انتشار الظاهرة على سطح الأرض، وهنا أخص انتشار الجريمة جغرافياً في المحافظات الأردنية؛ أي الحيز الجغرافي الذي تحدث فيه أعلى نسبة تركز في معدلات الجريمة، إذا ما قورنت بمنطقة جغرافية أخرى، لهذا فهي تمثل المنطقة المستهدفة والجاذبة مكانياً تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تتمتع بها، وللخصائص التي تميزها عن غيرها من حيث تلبيتها للرغبات والحاجات الضرورية للإنسان.

النمط النوعي للجريمة: يستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى أنواع الجرائم المنتشرة في المحافظات الأردنية وفقاً لطبيعة المكان وخصوصيته من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والبيئية. كما يساعد على فهم العلاقة التي يرتبط بها نوع الجريمة بالمكان، وما يجعل نوعاً من الجرائم ينتشر ويزداد في إحدى المحافظات أكثر من غيرها.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من المنظور الأنثروبولوجي وباستخدام نظم المعلومات الجغرافية على المستوى العالمي – لا يمكن حصرها أو وضعها بين دفتي كتاب؛ فهي كثيرة ومتعددة الاتجاهات والجوانب، ويعجز أي مهتم الإشارة إليها كلها. أما على المستوى العربي بشكل عام والأردني بشكل خاص فأكاد أجزم أنها معدومة أو ربما نادرة، وعلى الرغم من ذلك، فإني أجد حرجاً من

سوق بعض هذه الدراسات التي تناولت الجريمة على المستوى العالمي والعربي والمحلي، وإن تكن علاقتها غير مباشرة؛ لأنها لم تتناول الموضوع من المنظور ذاته ولعدم استخدام بعضها لنظم المعلومات الجغرافية.

فعلى الصعيد العالمي نجد أن الاهتمام بتحليل الجريمة والبؤر الساخنة من قبل الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية والسلوكية قد حفزتها التطورات التي طرأت على الحواسيب وتصوير البيانات ونظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى العديد من المناهج العلمية الجديدة التي أسهمت في تحديد المناطق والبيئات الحضرية التي تزداد فيها الجريمة. للأسف فإن الكثير من البؤر الساخنة التي استخدمت فيها تقنيات التحليل المكاني والزمني للكشف عن الجريمة، تعومل معها ككيانات مستقلة، وبتجاهل للتفاعل الحاصل في المكان والزمان، الذي بدوره يهيئ الفرصة لارتكاب الجريمة. وفي هذا الإطار يركز كل من جروبسيك واليزابيث (Grubesic and Elizabeth) على جدوى التدابير الإحصائية في تحديد الأنماط المكانية والزمنية والمقارنة بين جرائم السرقة والسطو والاعتداء من خلال استخدام قاعدة بيانات شاملة للجرائم الحاصلة في سينسيناتي (أوهايو). وقد أظهرت النتائج التجريبية للبحث الذي قام به الباحثان من خلال استخدامهما للطرق العلمية الحديثة، أن الطبيعة النمطية لجرائم السرقة والسطو والاعتداء قد تختلف كثيراً عما هو متوقع أن يحصل مكانياً وزمانياً (Grubesic and Elizabeth, 2008: 285-306)، وفي هذا الإطار تبين أن 70% من جرائم السرقة التي تقع على الأشخاص في بريطانيا تكون من قبل مجرمين يقيمون خارج المنطقة المحلية، وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين الضحية والأماكن التي ينتقل المجرم منها وإليها ونوع الجريمة التي يرتكبها (Hodgkinson and Tilley, 2007: 281-298).

وفي مجال تحليله لأنماط الجريمة في المناطق الحضرية توصل كراغليه ماسيمو (Graglia Massimo) ورفاقه إلى أن المعطيات والبيانات الرقمية والمراقبة والوصف المكاني وملاحظة السلوك لا أهمية لها البتة بالنسبة للأجهزة الأمنية إذا لم يقترن استخدامها بنظم المعلومات الجغرافية وأدوات التحليل المكاني الأخرى التي تساعد في الكشف عن الأنماط المكانية والنوعية للجريمة (Craglia et al., 2000: 711-729). وفي هذا الاتجاه نادى كل من ألتوسين وميسزاكوسكي (Althausen and Mieczkowski) بدمج علم الجريمة بالجغرافيا من أجل تحليل الأنماط المكانية للجريمة، وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لما للعلمين من أهمية تساعد في الوصول إلى تفسير منطقي للجريمة (Athausen, 2001: 367-383).

وقد توصل كانتير (Canter) – من خلال استخدامه لنظم المعلومات الجغرافية وتحليله للجرائم المرتكبة في بالتيمور (ماريلاند) ذات الكثافة السكانية العالية – إلى أن منهجية نظم المعلومات الجغرافية قد ساعدت في تعرف العوامل الدافعة والجاذبة لارتكاب الجرائم؛ الأمر الذي حدا القوى الأمنية في المدينة إلى وضع استراتيجيات وقائية واستباقية تحول دون وقوع الجريمة (Canter, 1997: 157-190). وانتهت دراسة أخرى أجريت في المكان ذاته من ماريلاند إلى أن العنف والجرائم المرتكبة لا تتأثر بشكل مباشر بالكثافة السكانية (Harriesm 2006: 23-24). وهذا ما أكدته كل من رايسلي وشيي (Riseley and Shyy, 2006)، وكذلك بويرز وجونسون في بحث مماثل أجري قبل ثلاث سنوات (Bowers and Johnson, 2003).

ويشير يوجوي وزملاؤه إلى أن منع تزايد الجريمة في مدينة تاتيبيه يرجع الفضل فيه إلى نظم المعلومات الجغرافية، بحيث وظفت هذه المنهجية في تحليل العلاقة بين الجريمة والمواقع التي يحصل فيها اعتداء على الممتلكات، وقد توصلت الدراسة إلى أن مناطق المدينة وأحياءها التي يغلب عليها التخطيط السليم والاستخدام الأمثل للأراضي التي ينبغي أن يراعى فيها الاعتبارات الاجتماعية للسكان، تكون أسهل للمراقبة وأقل عرضة للجرائم من المناطق والأحياء المدنية الأقل تخطيطاً، والتي تتكون من مزيج اجتماعي غير متجانس من السكان (Yujui Ou et al., 2005: 1-11).

ويضيف بياماواري (Piamwaree) – من جانبه – أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقها من قبل المركز الشرطي لمدينة خالونج لوانج التايلندية كان يهدف إلى إيجاد مبادئ توجيهية يتم من خلالها خلق نموذج لنظم المعلومات الجغرافية للسجلات المتعلقة بالجريمة والعوامل المؤثرة فيها؛ لكي تستخدم نتائجها في منع الجريمة والقضاء عليها من قبل قوى أمن المدينة (Piamwaree, 2007: 1-10). وفي الاتجاه ذاته توصل شيمادا (Shimada) إلى وجود علاقة وثيقة بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المناطق الحضرية في طوكيو، إضافة لما للكثافة السكانية والتنقل والهجرة والعوامل الاقتصادية من أثر في ازدياد الأنماط المكانية للجريمة المرتكبة ليلاً ونهاراً على حد سواء (Shimada and Harada, 1999b: 1-22). إضافة إلى ذلك فإن نظم المعلومات الجغرافية قد ساعدت على وضع خرائط جنائية حددت خلالها المناطق التي يزداد فيها عدد الجرائم وعلاقة ذلك بالكثافة السكانية

للمنطقة (Turnbull et al., 2000: 236-247). ومن المنظور ذاته يحلل سيسكاتو وزميله هاينينق (Ceccato and Haining)، في دراستهما المتعلقة بالجرائم المرتكبة على الحدود الإسكندنافية الممتدة بين السويد والدانمرك، العلاقة بين الجريمة والظروف الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مستخدمين في ذلك نظم المعلومات الجغرافية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمناطق التي تقع فيها الجرائم. وقد توصل الباحثان إلى وجود مناطق جغرافية تتصف بأنها ضعيفة وعابرة، لندرة ارتكاب الجرائم، وأخرى تعتبر جديدة وحديثة أسهم تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية فيها على ارتكاب الجريمة بشكل لافت للنظر (Ceccato and Haining, 2004: 807-826).

وفي دراسة قام بإجرائها مجموعة من الباحثين الأمريكان حول التفاوت الحاصل بين الأحياء الحضرية والفقيرة لمدينة نيويورك، تبين من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية، أن التحسن في ظروف السلامة العامة للأحياء الفقيرة ومكافحة المخدرات ومراقبة حوادث المرور ومتابعة الشكاوى المقدمة من السكان هي عوامل إيجابية تساعد في الحد من وجود الفوارق الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الحضرية لمدينة نيويورك (Neckerman et al., 246-285).

وقد ألقى هارادا (Harada) وأربعة آخرون من رفاقه محاضرة في الملتقى السنوي الذي عقد في تورونتو عام 2005 حول المجتمع الأمريكي والجريمة، توصلوا – من خلال تحليلهم للأنماط المكانية والزمانية للجرائم المرتكبة ضد الأطفال اليابانيين في المدارس الابتدائية التي استخدموا فيها نظم المعلومات الجغرافية – إلى أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للعنف قد بلغ 300 حالة، في حين بلغ عدد الذين يتعرضون لاعتداءات جنسية 900 حالة، وهذا برأيهم يعود لعدم نضج الأطفال وضعف قدرتهم على مقاومة المجرمين (Harada et al., 2005).

وتوصل باولسين (Paulsen) إلى أن المعطيات المستقاة من نظم المعلومات الجغرافية والخرائط المرتبطة بها قد تساعد قوى الأمن على تشخيص الأنماط النوعية والمكانية للجريمة، وتعمل على وضع رؤية مستقبلية عن تطورها، والكيفية التي يجب اتباعها لمنع حدوثها من قبل الأجهزة الأمنية، كما أنها تفيد في مناقشة المشكلات المرتبطة بتنفيذها (Paulesn: 2004: 234-246).

وفي السياق نفسه للدراسات العالمية جاءت دراسة بركات المهيرات لتتصدر الدراسات على الصعيد العربي؛ نظراً لاستخدامها علم الجريمة الكارتوجرافي

(Cartographic Criminology)، الذي يستخدم جغرافيا الجريمة في تفسير الظاهرة الإجرامية ورصدها من وجهة النظر الجغرافية والمرتبطة بالجريمة مكانياً، معتبراً البعد المكاني متغيراً جغرافياً مهماً لما له من دلالة لتعرف المواقع التي تحتل فيها الجرائم حيزاً جغرافياً وتفسيرها، ومن ثم المساهمة في مكافحتها والحد منها، وتوصل من خلال دراسته لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن إلى أن محافظة العاصمة تستأثر بالمركز الأول من حيث التوزع المكاني للجرائم، تليها محافظة إربد ثانياً، والبلقاء ثالثاً، ومحافظة العقبة رابعاً، أما من حيث توزع الأنماط النوعية للجريمة فقد جاءت جريمة السرقة أولاً، وإعطاء شيك من دون رصيد ثانياً، واحتلت جريمة هتك العرض ثالثاً، والقتل رابعاً، والمخدرات خامساً، والإيذاء البليغ سابعاً، وجاءت في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة جريمة تجارة السلاح (بركات المهيرات، 3، 105–108، 254–255–314). أما بقية الدراسات على الصعيد العربي فقد استخدمت جميعها منهج التحليل الإحصائي، وجاءت معظمها لتؤكد أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية هي الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة كدراسة أحمد ربايعة، 1985، 1988؛ أيمن الشبول، 1995؛ إدريس عزام، 1991؛ عارف العطار، 1963؛ عبدالقادر الفادني، 2003؛ محمد البكر، 2004؛ محمد الحداد، 2002؛ مهى المقدم، 1992، المنظمة العربية الاجتماعية ضد الجريمة، 1980، وغيرها الكثير من الدراسات التي يضيق المجال عن حصرها والإشارة إليها، والتي قامت ببحث الجريمة وتحليلها من هذا المنظور.

مشكلة البحث وفروضه:

تكمن مسوغات هذا البحث في بديهية مفادها أن الحياة الاجتماعية بكل ما تتضمنه من ظواهر ومتغيرات، في أي مجتمع كان، هي عرضة للتغير والتبدل والانحراف، وتنطوي على أنماط إجرامية وسلوكية متعددة الأشكال، ومتفاوتة في درجة خطورتها ما دامت تنسجم ورغبات الأفراد وحاجاتهم في المجتمع، ونماذج تفكيرهم ومثالياتهم وقيمهم وأخلاقياتهم، لهذا، فإن جدلية المجتمع وظواهره المتغيرة من جانب، والأفراد ورغباتهم من جانب آخر غالباً ما تكون مرتعاً وخيماً لانحرافات سلوكية، مصدرها التغيرات الاجتماعية والظروف الاقتصادية والثقافية والبيئية المتجددة التي تظهر في مناطق جغرافية محددة كالمدن. انطلاقاً من هذه الرؤية فإن الباحث يرى أن المجتمع الأردني بمحافظاته يشهد أنماطاً متنوعة للجريمة، ارتبطت مكانياً أو جغرافياً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المتغيرة والمتجددة، والمتغيرات التي يخضع لها البناء الاجتماعي، وتؤثر في أنساقه وعلى نظمه وعناصره الثقافية، هادفاً الإجابة عن التساؤلين التاليين:

أولاً – هل لتنوع الجريمة علاقة بالأنماط المكانية أو الحيز الجغرافي الذي تقع فيه؟

ثانياً – هل انتشار نمط من الجرائم في منطقة جغرافية أكثر من غيرها مرتبط بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأنماط المكانية؟

وينطوي هذان التساؤلان على فرضين، سوف يتصدى البحث لاختبار صحتهما والتحقق منهما؛ وهذان الفرضان هما:

الفرض الأول: إن تنوع الجريمة ونمطيتها مرتبطان بالأنماط المكانية من حيث تكوينها الجغرافي والبيئي والسكاني، وإن نسبتها أعلى، وفي ازدياد إذا ما قورنت بمنطقة جغرافية أخرى، لهذا فهي تمثل المنطقة المستهدفة والجاذبة مكانياً لحدوث الجرائم وتنوعها.

الفرض الثاني: إن جرائم السرقة والاتجار بالمخدرات وتعاطيها والإيذاء البليغ وهتك العرض يتفاوت انتشارها وتوزعها في المحافظات الأردنية؛ نظراً لتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية التي تؤدي دوراً كبيراً في ازدياد حدوث الجريمة. ولكونها تنسجم وعمليات التنمية والتحديث التي تشهدها المدن الأردنية، فإن معظم هذه الأنماط من الجرائم ناجمة عن رغبة بعض الأفراد في إشباع رغبات وحاجات جديدة أوجدتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة، دون امتلاك الطرق والوسائل لتحقيقها، ودون اعتبار للقيم الاجتماعية التي اضطربت مفاهيمها من جراء التغيرات الحياتية والظروف الطارئة والمستحدثة التي استجدت في حياة الأفراد.

هدف البحث وأهميته:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

1 – تعرف أنواع الجرائم وعلاقتها بالمكان أو الحيز الجغرافي.

2 – تعيين العوامل التي تجعل من بعض الجرائم أكثر انتشاراً من غيرها في المجتمع الأردني والعوامل التي تزيد من ارتكابها.

وتكمن أهميته في كونه من الأبحاث القليلة على مستوى الأردن التي تناولت هذا الموضوع من منظور أنثروبولوجي قد وظف نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

كأداة بحثية من أجل رصد نمطية الجريمة وأنواعها ومدى انتشارها في المحافظات الأردنية، إضافة إلى علاقتها بالمكان. وتتمثل الأهمية العلمية للبحث في تركيزه على دراسة الجريمة من حيث تنوعها ونمط توزعها، ومعرفة العوامل المؤدية لها والتي تعمق الفهم لتمركز الجرائم وانتشارها في منطقة جغرافية معينة أكثر من غيرها.

منهج البحث وأدواته:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الإثنولوجي المستند إلى المعطيات الإثنوغرافية الوصفية، إضافة إلى الإحصائيات التي قدمتها مديرية الأمن العام التي استعين بها من أجل إعطاء صورة واضحة عن جميع جوانب الظاهرة موضوع الدراسة والكشف عن علاقتها بالمتغيرات ذات الصلة.

وقد اشتملت الأدوات التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات وتحليلها على البيانات الإحصائية والمعلومات المتعلقة بالجرائم المبحوثة مستعيناً بنظم المعلومات الجغرافية GIS في تحليل أنماطها المكانية والنوعية.

المجال المكاني والزمني للبحث:

يعتبر هذا البحث دراسة استطلاعية للأنماط المكانية والنوعية لبعض الجرائم التي ارتكبت في الأردن، فالمجال المكاني أو الجغرافي لمنطقة البحث يشمل جميع محافظات المملكة الأردنية الاثنتي عشرة. أما ما يتعلق بالفترة الزمنية، فقد تناول الباحث بالدراسة والتحليل الجرائم التي وقعت في الأردن خلال السنوات الممتدة بين عامي 2000–2005، معتمداً بذلك على ما قدمته مديرية الأمن العام من إحصائيات حول الجرائم الجنائية.

وقد قام الباحث بدراسة بعض الجرائم (الجنايات) التي يعاقب عليها القانون الأردني بالسجن لمدة ثلاث سنوات فأكثر، وفقاً للتصنيف القانوني للجرائم المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، والذي يشتمل على تسع عشرة جريمة*، لهذا الغرض فقد اختيرت إحدى عشرة جريمة مما توافرت عنها إحصائيات كافية

* 1– الشروع بالقتل. 2– القتل مع سبق الإصرار (العمد). 3– القتل القصد. 4– الضرب المفضي إلى الموت. 5– الإيذاء البليغ. 6 – إضرام الحرائق. 7 – الاغتصاب. 8 – هتك العرض. 9– الخطف. 10– تزييف النقد. 11 – التزوير الجنائي. 12 – تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكنوت والطوابع. 13– الاتجار بالمخدرات. 14– زراعة المخدرات. 15– السرقة الجنائية. 16– الإجهاض. 17– الاتفاق الجنائي. 18– الرشوة. 19– الاختلاس (التقرير الإحصائي الجنائي لعام 2005: 8).

ومتكاملة، لتكون محور البحث، وهذه الجرائم هي: الشروع بالقتل، والقتل مع سبق الإصرار (العمد)، والقتل القصد، والضرب المفضي إلى الموت، والإيذاء البليغ، وإضرام الحرائق، والاغتصاب، وهتك العرض، والخطف، والاتجار بالمخدرات، والسرقة الجنائية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد قام بدمج مصطلحي القتل مع سبق الإصرار (العمد) والقتل القصد نظراً لتقاربهما وتشابههما من حيث المضمون المفاهيمي.

الخصائص الديموغرافية والجغرافية والثقافية والاقتصادية للمحافظات الأردنية:

إن تحليل الأنماط المكانية والنوعية للجريمة يتطلب إعطاء لمحة عما هو مشترك ومتمايز من خصائص بين المحافظات الأردنية؛ لكون حجم الجرائم المرتكبة فيها وأنماطها انعكاساً للتركيب الاجتماعي والتنظيم الحضري والتوزع المكاني للسكان وأنشطتهم الاقتصادية، فالخصائص الديموغرافية والجغرافية والثقافية والاقتصادية لأية منطقة تؤثر تأثيراً واضحاً في توزع الجرائم كماً ونوعاً، وكل ما يحدث في المكان مادياً ومعنوياً بصورة نمطية يكون عرضة للدراسة من جميع الجوانب، لذلك من الجدير الإشارة إلى هذه الخصائص لمعرفة أهم العوامل المؤثرة على تطور الجريمة فيها محلياً، ناهيك عن المؤثرات الخارجية التي تؤثر سلباً على الأردن نتيجة لمجاورته لبعض البؤر الساخنة كفلسطين والعراق، التي بدورها قد أسهمت في التأثير على الحالة الثقافية والاقتصادية والديموغرافية بما في ذلك زيادة نسب الجرائم التي جاءت نتيجة لهذه الظروف وليس سبباً لها.

وفي هذا السياق، ولكون الخصائص الديموغرافية والجغرافية لها دور كبير في رفع نسب الجريمة، فإن الجدول (1) – الذي استندت معطياته إلى النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام 2005 – يبين أهم هذه الخصائص لمحافظات المملكة الاثنتي عشرة، التي تتوزع على أقاليم ثلاثة، يشتمل كل واحد منها على أربع محافظات، وهذه الأقاليم هي: إقليم الشمال (إربد، المفرق، عجلون، جرش)، ويبلغ عدد سكانه (1,522,400) نسمة، وبنسبة (27,8%) من مجموع سكان المملكة، وإقليم الوسط (العاصمة عمان، البلقاء، الزرقاء، مادبا)، ويبلغ عدد سكانه (3,440,200) نسمة، وبنسبة (62,9%) من مجموع سكان المملكة، وإقليم الجنوب (الكرك، معان، الطفيلة، العقبة)، ويبلغ عدد سكانه (514,400) نسمة، وبنسبة (9,3%) من مجموع سكان المملكة.

جدول (1)
الخصائص الديموغرافية والجغرافية للمحافظات الأردنية

المحافظة	المساحة كم^2		التوزع السكاني			السكان بحسب الجنس		التقسيمات الإدارية للمحافظات			التوزع الجغرافي		التضاريس الجغرافية
	المساحة	%	العدد	%	الكثافة كم^2	ذكور	إناث	لواء	قضاء	عدد القرى	حضر %	ريف %	
العاصمة	7,759	8,5	2,125,4	38,8	286,7	1,093,1	1,32,3	8	4	184	91,4	8,6	جبلية
إربد	1,572	1,8	974,8	17,8	634,1	499,2	475,6	9	--	148	76,4	23,6	سهلية
الزرقاء	4,761	5,4	810,5	14,8	175,3	419,3	381,2	3	3	60	95,3	4,7	سهلية
البلقاء	1,119	1,3	367,2	6,7	352,6	190,6	176,6	5	3	86	63,9	36,1	جبلية وسهلية
المفرق	26,542	29,8	257,2	4,7	9,9	133,3	123,9	4	4	171	33,1	66,9	سهلية
الكرك	3,495	3,8	214,1	3,9	62,5	108,4	105,7	7	3	130	34,4	64,6	جبلية وغورية
الطفيلة	2,209	2,5	77,1	1,4	35,5	39,3	37,8	3	--	46	74,9	57,3	جبلية
معان	32,832	37,0	104,1	1,9	3,2	54,6	49,5	4	4	68	42,7	57,3	سهلية
مادبا	940	1,1	137,1	2,5	148,9	70,6	66,5	2	5	86	58,9	41,1	سهلية
العقبة	6,900	7,8	115,1	2,2	17,0	63,9	51,2	2	2	37	85,7	14,3	جبلية وسهلية
جرش	410	0,5	164,3	3,0	410	84,5	79,8	2	2	55	50,7	14,3	جبلية وسهلية
عجلون	420	0,5	126,1	2,3	306,7	64,3	61,8	2	2	52	67,4	32,6	جبلية
المملكة	88,778	%100	5,473,0	%100	--	2,821,1	2,651,9	51	32	1120	–	–	

أما ما يتعلق بالخصائص الثقافية والاقتصادية فإن معظم المحافظات تشترك فيما بينها بكثير من الخصائص، وتتمايز في بعض من المزايا والقضايا والظروف؛ فالعاصمة عمان – كما معظم المدن والمحافظات الأردنية – تتكون من خليط عرقي يضم إلى جانب الأردنيين الفلسطينيين والشيشان والشركس والأكراد، وتنوع ديني يتكون من المسلمين والمسيحيين والدروز، هذه الخاصية التي تتميز بها العاصمة عمان أكثر من غيرها من المحافظات الأخرى – جعلت منها مكاناً لثقافة غير متجانسة ومركز جذب لا طرد، هيأها لأن تكون مركزاً للأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية (تحسين صلاح، 2003). أما محافظات إربد والزرقاء والمفرق والعقبة؛ فالأولى تتسم بطابعها الزراعي (حوض نهر اليرموك والأغوار الشمالية)، وتشكل جزءاً مما يعرف بسهل حوران، كذلك تعتبر من المناطق الجاذبة سياحياً واقتصادياً، نظراً لما تتمتع به من تنوع ثقافي وجغرافي قد جعل منها محط نظر كثير من المهاجرين القادمين من جنوب الأردن (محمد الكردي، 2006)، كما أن انفتاح أهلها على العلم والمعرفة قد جعل منها مصدراً يرفد معظم محافظات المملكة بكل ما تحتاج إليه من خبرات وكفاءات (فيصل طوالبة، 2000). أما محافظة الزرقاء ذات الجغرافيا والمناخ الصحراوي فتعتبر العاصمة الصناعية للأردن بحكم تمركز الجيش فيها؛ مما أسهم بإقامة بنية تحتية اقتصادية آمنة وجاذبة للكفاءات والخبرات العلمية والمدربة (إليانا كفوف، 2006)، لذلك تعتبر من أقل المحافظات الأردنية تجانساً من حيث السكان، وهذا ما جعل منها مكاناً رحباً لارتكاب الجريمة، أما محافظة المفرق فلا تختلف كثيراً عن محافظة الزرقاء، فكلتاهما تشكل امتداداً للأخرى وتكملها من حيث الجغرافيا والمناخ، فالمفرق تعتبر نسخة مصغرة عن الزرقاء، لكنها – على العكس من اللاتجانس السكاني والطابع الصناعي للأخيرة – تتمتع بتجانس سكاني قل نظيره بين محافظات المملكة، وبنمط اقتصادي يجمع بين البدوي والزراعي (سلطان السرحاني، 2001). وتعتبر محافظة العقبة منطقة اقتصادية حرة استثمرت لتكون المعلم السياحي البارز لوقوعها على البحر الذي أسهم في تكوينها وتطويرها السياحي والاقتصادي، علماً بأنها تكاد تخلو من الصروح العلمية والثقافية إلا ما ندر من المراكز ذات العلاقة بالعلوم البحرية. غير أن تحويلها في عام 2000 إلى منطقة اقتصادية خاصة قد جعل منها محط أنظار المهاجرين من الداخل والخارج، وكذلك أصبحت تمثل عصباً حيوياً للاقتصاد الأردني؛ إذ إنها تضم العديد من المنشآت

الصناعية والمناطق التجارية الحرة، بالإضافة إلى أنها تعدّ منتجعاً سياحياً مهماً ونقطة انطلاق لخطوط السياحة الداخلية والخارجية (أديب النوايسة، 2008)، ونتيجة لهذا الواقع الجديد أصبحت تتصدر قائمة المحافظات الأردنية في نسب الجرائم المرتكبة فيها.

ولا تشذ محافظتا البلقاء ومادبا عما سبق ذكره، فعلى الرغم من قربهما ومجاورتهما لمحافظة العاصمة وتأثرهما المباشر بها فإنهما تشكلان طرفي نقيض؛ فهجرة الكثير من سكان البلقاء إلى عمان واستغلال قلة منهم للواجهات العشائرية وللزعامات التقليدية في محافظتهم – البلقاء – للحصول على ما يريدون عنوة (عبير مصطفى، 2005) قد جعل منها مرتعاً وخيماً لجرائم الشروع بالقتل والقتل القصد والاغتصاب والخطف والقتل العمد وهتك العرض. في حين استطاعت محافظة مادبا أن تبقى في منأى عن تأثيرات العاصمة السلبية بفضل ما تتمتع به من تناغم وانسجام (إبراهيم بظاظو، 2007) يرجعان لنمط حياتها البسيط الذي يعتمد على الزراعة والتجارة والسياحة، وعلاقات التسامح التي تربط المسيحيين بالمسلمين (أحمد قاسم، 1991)؛ الأمر الذي قلل من نسب وقوع الجريمة فيها.

وتتشابه محافظة عجلون مع محافظة جرش وتتقاطع معها في التركيبة السكانية (مسلمين ومسيحيين وشركس)، وفي الطبيعة الجغرافية والبيئة الصعبة التي عكست ذاتها على تفكير سكانها الذين يعانون الفقر؛ مما أسهم في تنامي جريمة الخطف والحرائق والسرقة الجنائية، ويعتمدون اقتصادياً على السياحة والزراعة والوظائف الحكومية (حامد الخوالدة، 2001).

وتشترك محافظة معان والطفيلة بواقع اقتصادي متخلف وفقير نتيجة للشعور غير المسؤول عند سكانهما الذين يولون انتماءاتهم العشائرية اهتماماً أكثر مما يعطون لمؤسساتهم التي تستغل لمصالحهم القبلية الضيقة ذات الطابع البدوي الذي ينزع إلى التمرد على الأنظمة (محمد الخصبة، 2004)، كما أن الحجازيين والشاميين في معان وبعض من الطفايلة يتصفون بتزمتهم الديني وبتقوقعهم وبتمسكهم بالعادات والتقاليد القبلية التي ما زالت تقوم على أساس أخذ (حقها بيدها)، والثأر الذي أدى إلى تزايد ارتكاب جريمة القتل (عبدالحميد الفناطسة، 2006). أما محافظة الكرك، فهي على النقيض منهما؛ إذ إنها تعتمد على الزراعة، كما

تتميز بانفتاحها الاجتماعي الذي ساعد على تناميه وجود المسيحيين إلى جانب غالبية من المسلمين غير الملتزمين بالدين والمتمردين على القيم والعادات والتقاليد الموروثة (جمعة كريم، 2004)، هذه العوامل إضافة إلى انتشار الأفكار الاشتراكية والبعثية الإلحادية التي تتناقض والضوابط المتوافق عليها اجتماعياً قد جعلت الكرك محافظة ترتكب فيها جريمة الاغتصاب بشكل متكرر.

الأنماط المكانية للجرائم:

هذا المفهوم – كما أسلفنا في بداية البحث – يتيح لنا دلالة على شكل التوزع الجغرافي للجريمة، ويوضح انتشار الظاهرة في المحافظات الأردنية، والنظام الذي يشكله هذا الانتشار في الحيز الجغرافي المحدد الذي تحدث فيه أعلى نسبة تركز في معدلات الجريمة، إذا ما قورن بمنطقة جغرافية أخرى، لهذا فهو يمثل منطقة جغرافية جاذبة لما تتمتع به من خصائص تميزها عن غيرها من حيث تلبيتها للاحتياجات الضرورية للإنسان، ولما تتميز به من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ لكي تكون مرتعاً خصباً لارتكاب الجريمة وملاءمتها لطبيعة المجرم. ومن أجل توضيح الأنماط المكانية أو الحيز الجغرافي لظاهرة الجريمة في الأردن استعين بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، واعتمدت التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظات كوحدات جغرافية من أجل الكشف عن الأنماط المكانية التي يرتكب فيها جريمة ما أكثر من غيرها أو العكس؛ بهدف تعرف مدى نمطية الجريمة، وسبب انتشارها في حيز جغرافي ما أكثر من أي منطقة أخرى.

ويتصدى هذا الجزء من البحث لمناقشة وتحليل الجرائم الأكثر انتشاراً ووقوعاً في المجتمع الأردني، التي – كما أعتقد – هي من نتاج سلبيات عمليات التنمية والتحديث التي تشهدها المدن الأردنية؛ لذلك فإن معظم الجرائم ناجمة عن رغبة بعض الأفراد في إشباع حاجات أوجدتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة، دون امتلاك الطرق والوسائل لتحقيقها، ودون اعتبار للقيم الاجتماعية التي اضطربت مفاهيمها من جراء التغيرات الحياتية والظروف الطارئة والمستحدثة التي استجدت في حياة الأفراد.

1 – **الشروع بالقتل:** يتضح من الخريطة أن معظم جرائم الشروع بالقتل تتركز في منطقة العقبة الخاصة؛ حيث وصلت نسبتها إلى 8,86% من المجموع الكلي،

تليها محافظتا الزرقاء والبلقاء (السلط) بنسبة 8,3%، واحتلت محافظة معان المرتبة الثالثة بنسبة 7,20% من حجم الجريمة على مستوى الأردن. إذن، على الرغم من انتشار هذه الجريمة في محافظتي الزرقاء والبلقاء، فإن معظم هذا النمط النوعي من الجرائم – كما تظهره الخريطة – يتركز مكانياً في جنوب الأردن ووسطه أكثر من شماله، ووصلت أقل نسبة تكرار لها إلى 1,40% في محافظة المفرق، تليها كل من محافظة إربد ومادبا بنسبة 2,23% من المجموع الكلي.

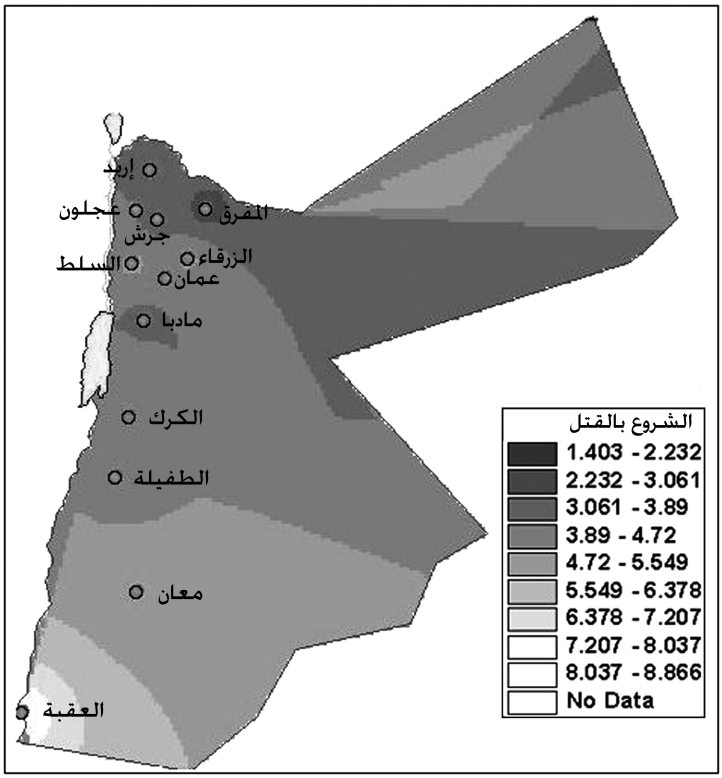

2 – **القتل مع سبق الإصرار (العمد):** تحتل محافظة الطفيلة وما حولها المرتبة الأولى في هذه الجريمة بنسبة بلغت 1,88% من المجموع الكلي، وعلى الرغم من أن تكرار حدوثها في المحافظة يعتبر قليلاً جداً مقارنة بغيرها، فإن نسبتها تعتبر العليا إذا ما قورنت بعدد سكانها. وتأتي محافظة معان في المرتبة الثانية بنسبة 1,47% على الرغم من قلة تكرارها بالنسبة إلى عدد سكانها، غير أنها تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بمحافظة العاصمة (عمان) وإربد والزرقاء والبلقاء (السلط) التي تحتل المرتبة

ذاتها، وفي المرتبة ذاتها تقع كل من محافظتي عجلون وجرش. ويقع القتل مع سبق الإصرار نتيجة لقضايا الشرف، التي تذهب ضحيتها الفتاة التي تتزوج دون موافقة أسرتها (Hadidi, 2001: 357-369) نتيجة لتبعية المرأة للرجل ولدونيتها اجتماعياً (Faqir, 2001: 65-82)، وهو ما يعتبر شكلاً متطرفاً من أشكال العنف الأعمى ضد المرأة (Welchman, 2005: 199-208)، والمتعصب الذي يوقع العقوبة – في كثير من الأحيان – على الطرف الأضعف، في حين يبقى الطرف الآخر طليقاً دون عقاب؛ ليس إلا لكونه رجلاً فقط. ومن الجدير ذكره أن أقل تكرار لحدوث هذه الجريمة كان في محافظة العقبة بنسبة تقل عن النصف في المائة، تليها كل من محافظات المفرق ومادبا والكرك بنسبة راوحت بين 0,23% – 0,44% من المجموع الكلي.

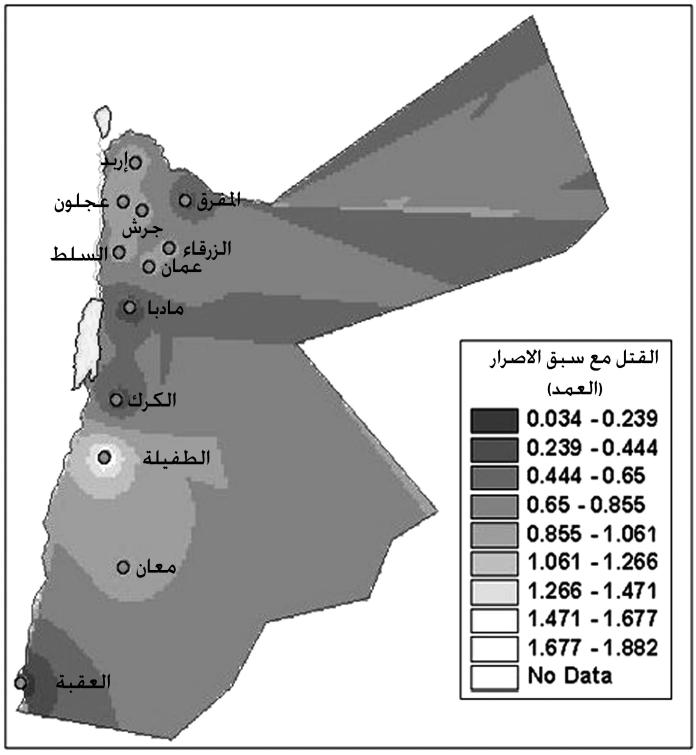

3 – **القتل القصد:** تشير نتائج الدراسة إلى أن محافظة العقبة هي الأكثر تمثيلاً لجريمة القتل القصد؛ حيث وصلت نسبتها إلى 3,89% من حجم العينة، تليها محافظة البلقاء بنسبة 3,48%. وكان أدنى تكرار لها في محافظة المفرق، بنسبة راوحت بين 0,131 و0,55%. ويلاحظ تدني نسبتها في محافظات المملكة الأخرى

وتماثلها؛ بحيث تنحصر بين 0,96% و1,38%؛ وذلك نظراً لتفاوت التركيب السكاني والاجتماعي والثقافي لها من جهة وطبيعة الوظيفة الاقتصادية لهذه المحافظات من جهة أخرى، لذلك فهي تعتبر من الجرائم الأقل حدوثاً بعد السرقة (مصطفى الحوامدة، 1999: 62–73).

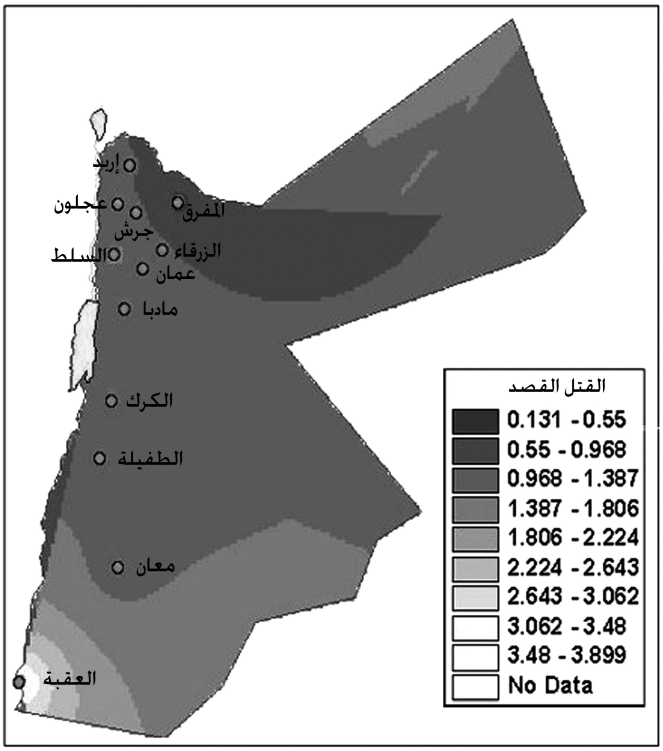

4 – **الإيذاء البليغ والضرب المفضي إلى الموت:** تبين من خلال العينة المدروسة – بحسب نوع الجريمة ومكان حدوثها – أن محافظة الزرقاء تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الجرائم المرتكبة، بنسبة 22,02%، وهذا النمط الانتشاري لتوزع جريمتي الإيذاء البليغ والضرب المفضي إلى الموت يعتبر من أعلى النسب تمثيلاً لهذه الجرائم. وتأتي محافظتا العقبة والبلقاء في المرتبة الثانية بنسبة تراوح بين 18,64% – 20,33% من الحجم الكلي. أما أدنى تكرار لهما فقد وجد في محافظات إربد والمفرق وعجلون، بنسبة راوحت بين 6,81% – 8,50% من الحجم الكلي لعدد هاتين الجريمتين اللتين ارتكبتا خلال السنوات الست.

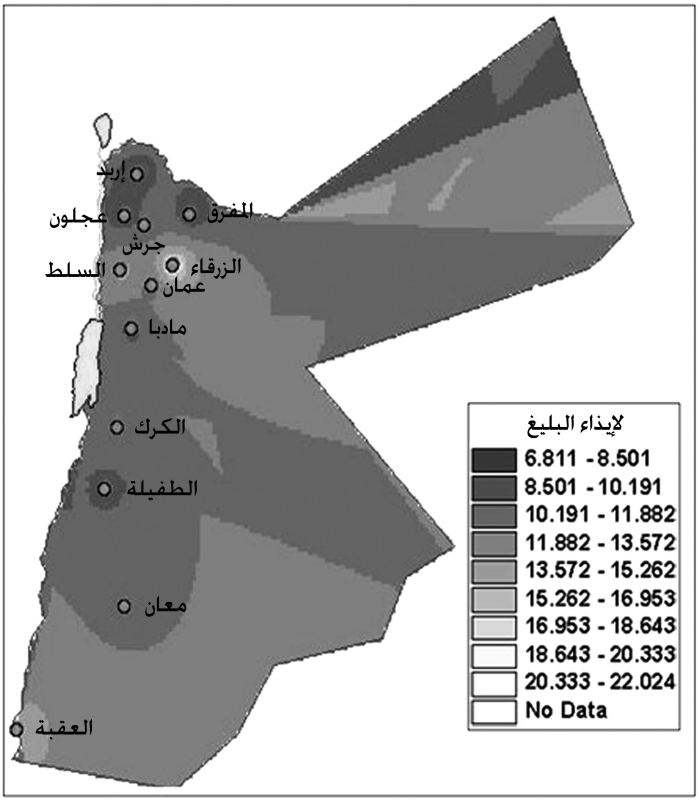

5 – **إضرام الحرائق:** إن الجاني المتسبب في الحرائق والمتهم الأول أمام محكمة الطبيعة هو الإنسان. فأكثر الأسباب وأخطرها في العديد من أكبر الحرائق التي يشهدها مجتمعنا حالياً ترجع إلى تعامل الإنسان غير الرشيد مع البيئة. وكما هو واضح من خلال المعطيات الإحصائية التي تعكسها خريطة نظم المعلومات الجغرافية فإن محافظتي الطفيلة وجرش تعتبران من أكثر المناطق تعرضاً للحرائق في الأردن، بنسبة راوحت بين 5,67% – 6,23%، تليهما محافظة إربد، بنسبة 5,16% – 5,67%، ثم محافظة عجلون، بنسبة راوحت بين 4,55 – 5,16%. ويرجع سبب ارتفاع نسب الحرائق إلى عوامل بشرية، كالإهمال وعدم الانتباه والاستخدام الجائر للأدوات الكهربائية المنزلية وفي المصانع، ونتيجة لعوامل طبيعية لا دخل للإنسان فيها. وتعتبر محافظتا مادبا والمفرق من أقل المحافظات عرضة لهذه الجريمة بنسبة 1,75% – 2,31%.

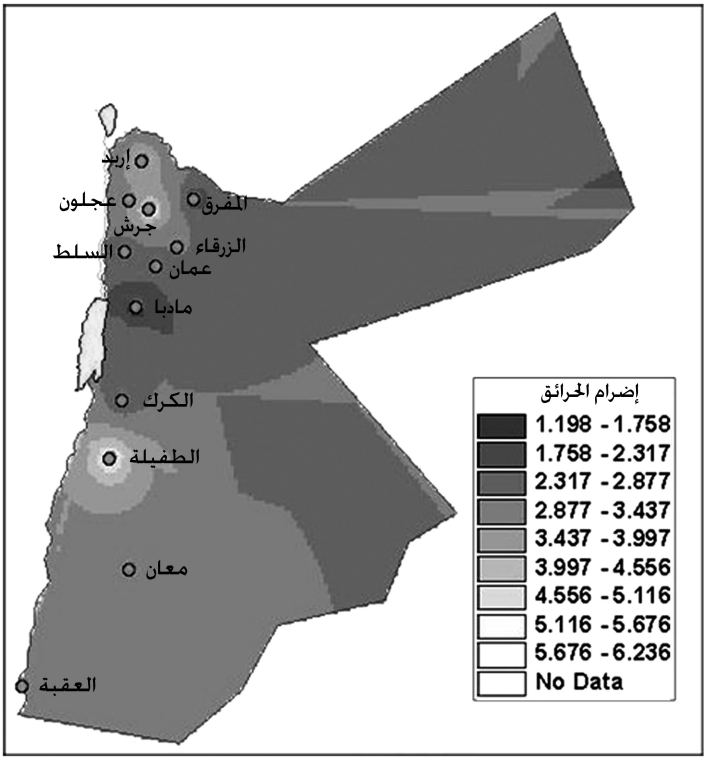

6 – **الاغتصاب:** تبين الخريطة التي تعكس تحليل التوزع الجغرافي لجريمة الاغتصاب، أن محافظة العقبة تتصدر محافظات الأردن في ارتكاب سكانها لهذه الجريمة، بنسبة 2,89%، ومحافظة الكرك في المرتبة الثانية، بنسب راوحت بين 2,25% – 2,56%، وفي المرتبة الثالثة محافظتا العاصمة والبلقاء بنسب تراوح بين 1,93% – 2,25%، وقد جاءت نسب الجريمة في هذه المحافظات عالية نتيجة لظهور فئة برجوازية منفتحة ثقافياً ومتنفذة اقتصادياً، وهذا ما أثبته رانجي (Ranji) الذي وجد في ظهور طبقة برجوازية ذات سلطة متنفذة، واتباع سياسة الباب المفتوح في التبادلات التجارية الدولية، والجهل في القانون عوامل – في مجملها – قد عملت على زيادة معدلات الاغتصاب في الصين (Ranji, 1994: 76-80). ويلاحظ من خلال التحليل ذاته أن أدنى تكرار لهذه الجريمة يوجد في محافظات معان والطفيلة ومادبا بنسبة راوحت بين 0,32% – 0,64% من المجموع الكلي للجريمة.

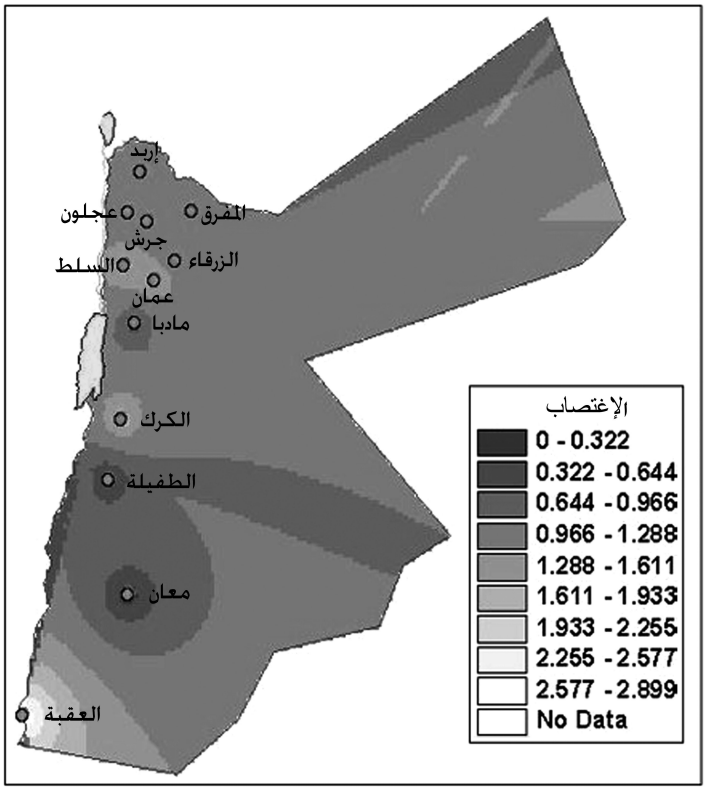

7 – **هتك العرض:** تكشف الخريطة التي توضح التوزع الجغرافي لجريمة هتك العرض، أن أعلى نسبة تكرار لها تقع في منطقة العقبة الخاصة، وتصل إلى 22,4% من المجموع الكلي للجرائم. تليها كل من محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء بنسب تراوح بين 18,28% – 20,32%. وتعتبر هذه الجريمة الوحيدة من بين الجرائم التي ما فتئت تزداد تصاعدياً سنة تلو الأخرى، وقد شكلت هذه النتيجة مفاجأة لم أكن أتوقعها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجريمة كانت قد احتلت المرتبة الأولى بين جميع الجرائم المبحوثة (عبدالمهدي السودي، 1996: 11). التي أعتقد أن من أسباب تزايدها غياب رقابة الأهل لأبنائهم، وسوء اختيار الرفاق، وما تعانيه الأسر من تفكك نتيجة الطلاق بين الزوجين انعكس سلباً على الأبناء والبنات، هذا إضافة إلى العوامل التكنولوجية كالإنترنت والستلايت وما يصاحب ذلك من اختلاط بالآخرين وبالشرائح المختلفة من المجتمع، وما يحصل بينهم من تقارب قد يهيئ الفرص والدوافع الكامنة وراء ارتكاب

هذه الجريمة. وقد سجل أدنى تكرار لهذه الجريمة في محافظتي الطفيلة ومعان بنسبة راوحت بين 4% – 6,04% من المجموع الكلي للجريمة.

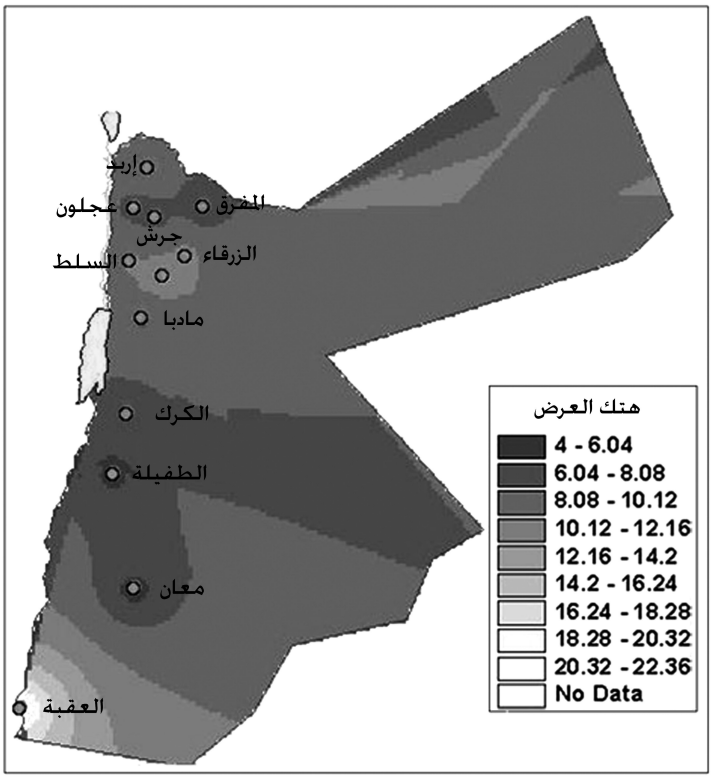

8 – **الخطف:** على الرغم من أن نسبتها تكاد تكون معدومة في محافظات الجنوب فإن أكثر حالات الخطف – كما هو جلي في الخريطة – تتركز في معظم محافظات الشمال؛ بحيث بلغت نسبتها في كل من محافظات العاصمة وإربد والزرقاء وعجلون وجرش والبلقاء والمفرق بالإضافة إلى محافظة الكرك في الجنوب 1% من المجموع الكلي لهذه التي تقع ضحيتها الفتاة المخطوفة (Hadidi, 2001: 357-369). إلى جانب ذلك فإن العلاقات العاطفية التي تحرمها العادات والتقاليد وتحول دون زواج المتحابين تؤدي إلى قيام العشيق بخطف الفتاة التي رفض أهلها تزويجه إياها. كما تؤدي الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والهوة الثقافية بين الأجيال دوراً مهماً في ارتكاب هذه الجريمة، إضافة إلى المهور المرتفعة والتكاليف التي يلزم بها أهل الفتاة الشاب المقبل على الزواج، والتي ينظر إليها كعبء يثقل كاهله وينأى عن حمله أي شخص

في مقتبل العمر، لذا فهو يتملص من كل ذلك ويختصر خطواته بخطف من يريد الزواج منها كي يتخلص من متطلبات الزواج ومستلزماته اللامتناهية التي يفرضها أهل الزوجة، أو يلجأ إلى الأسر غير المشروع أو الخطف الذي تستخدم فيه القوة لإرغام الشخص ضد إرادته بدافع الانتقام أو التعذيب أو الكسب غير المشروع (الحصول على الفدية).

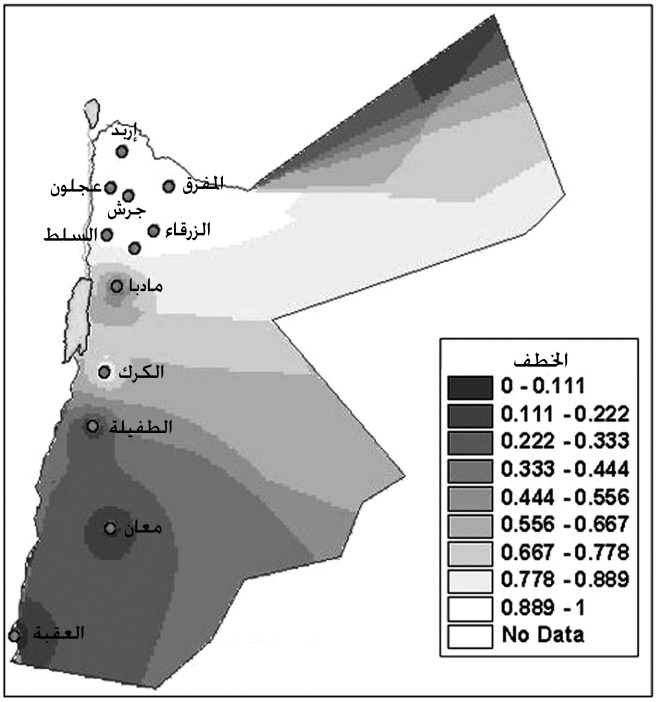

وعلى الرغم من أن الدراسات الأنثروبولوجية تعتبرها ظاهرة اجتماعية، لها أصولها التاريخية في المناطق التي توجد فيها، وأسلوباً للزواج مارسته بعض المجتمعات القبلية والبشرية القديمة التي لم يكن لديها ما يكفي من البنات لزواج جميع أفرادها من البالغين نتيجة لوأد بناتها، وبناءً عليه لم يكن هناك مفر من خطف النساء من الجماعات المعادية بالقوة لاستحالة الزواج بطريقة سلمية (Lowei, 1973)، وعلى الرغم من أن البعض يعتبرها من مظاهر الثورة على القيم الاجتماعية، والتحرر من القواعد والقيود التقليدية المرتبطة بالزواج فإن القانون يعتبرها فعلاً إجرامياً يعاقب عليه بسبب استخدام القوة بقصد الزواج أو امتلاك المرأة وإقامة علاقة غير مشروعة معها.

9 – الاتجار بالمخدرات: كشفت الدراسة عن كبر حجم تمثيل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لهذه الجريمة؛ حيث وصلت نسبتها إلى 52,62%، تليها محافظة المفرق بنسبة تمثيل وصلت إلى 46,93%، ثم محافظة معان بنسبة 41,25%. ويلاحظ وجود حالة شاذة عن المعتاد في توزيع هذه الجريمة، حيث كانت تشكل كل من محافظات العاصمة والزرقاء وإربد أعلى النسب في تمثيل هذه الجريمة (بركات المهيرات، 2001: 291)، وتبين أن هذه المحافظات قد تحولت إلى محافظات مستهلكة أكثر منها مروجة أو مناطق عبور؛ نظراً لما تبديه قوى الأمن ومكافحة المخدرات من رقابة شديدة داخل المراكز الحضرية؛ ذلك لأن محاصرة تجارة المخدرات داخلياً نعتبر أسهل من تطويقها ومكافحتها عبر الحدود الطويلة والمناطق المفتوحة. كما يلاحظ من خلال التوزع الجغرافي لجرائم المخدرات ضعف تمثيل المحافظات الداخلية (عجلون، جرش، الكرك، الطفيلة) في جرائم المخدرات التي راوحت نسبتها بين 1,47% – 7,15%؛ وذلك لبعدها عن الحدود الدولية وشدة الضبط الأمني فيها، بالإضافة إلى صغر مساحتها مقارنة مع المحافظات الأخرى.

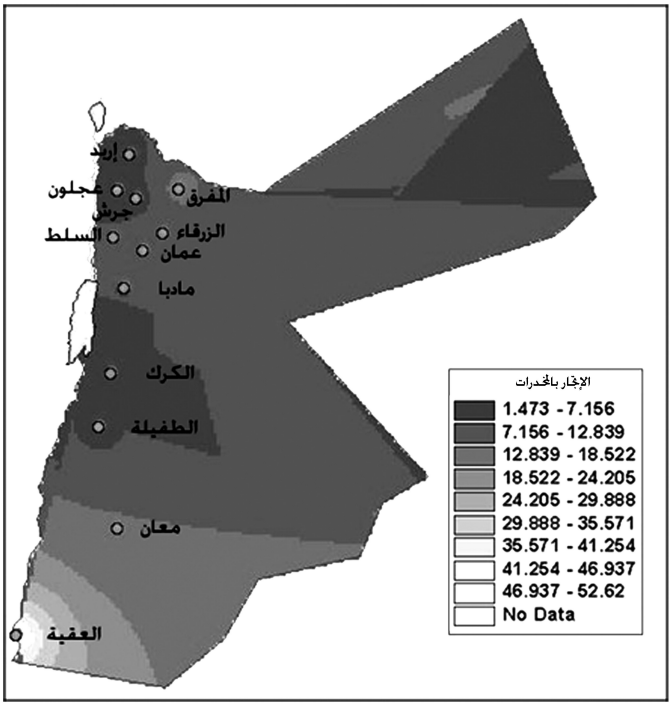

10 – السرقة الجنائية: يتبين من التوزع الجغرافي لهذه الجريمة أن محافظة العقبة قد احتلت المرتبة الأولى لها، بنسبة 58,49%، تليها محافظتا جرس وعجلون، بنسبة 55,65%. وتأتي محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء في المرتبة الثالثة، بنسبة راوحت بين 49,97% – 52,81%. كما كشف التوزع الجغرافي أن أدنى نسبة لها كانت في محافظتي الكرك والطفيلة، وراوحت بين 32,92% – 35,76%، تليهما محافظة المفرق بنسبة 38,60% من المجموع الكلي. ويرجع تعاظم نسب السرقة وتزايدها إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية (محيي الدين توق، 1980: 30)، لهذا كانت السرقة الأكثر شيوعاً، تليها جرائم الجنس، في حين كانت جرائم القتل الأقل حدوثاً (مصطفى الحوامدة، 1999: 62–73).

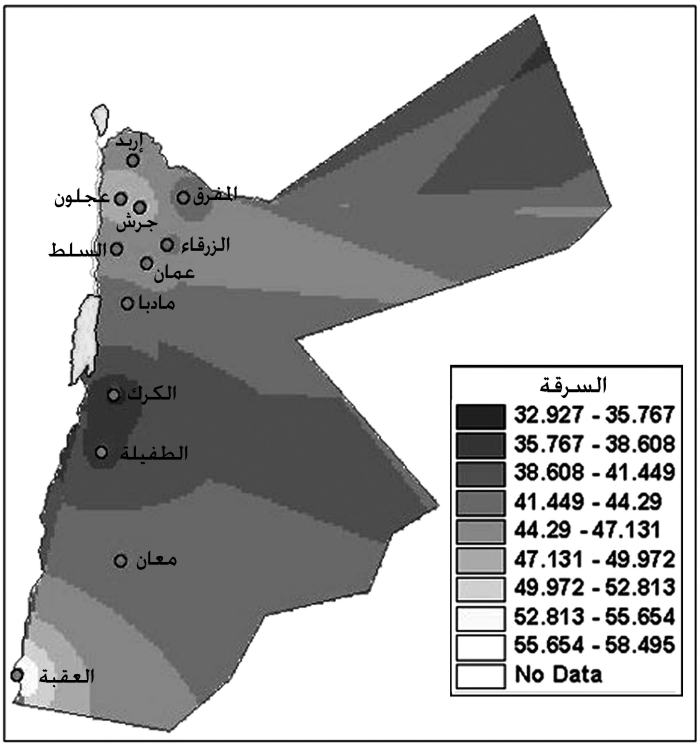

التوزع المكاني للجرائم خلال السنوات الست:

إن الجريمة بأنماطها النوعية تحدث في المكان، وكل ما يحدث في المكان مادياً كان أو معنوياً يعبر عن صورة نمطية منتظمة قابلة للدراسة الأنثروبولوجية والاجتماعية

والجغرافية.. إلخ. لهذا فإن الأنماط المكانية والنوعية للجريمة وتزايد نسبها خلال السنوات الست ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي والتنظيم المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي (Smith: 1984)، وهذا الرأي ليس بعيداً عن وجهة نظر بليك التي تقول: إن صورة المكان ليست إلا محصلة للأوضاع الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Blaike: 1978)، وفي هذا المنحى يؤكد الجغرافيون أن التباين المكاني للجريمة والرحلة إلى مكانها في دراسات الجريمة داخل المدن والتوزع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة (Sarah: 1966)؛ لذا فالسلوك البشري في كل مضامينه وجوانبه الظاهر منه والكامن، ما هو إلا نتاج أو محصلة للتفاعل بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وهذا ما تؤكده الأنثروبولوجيا من منظورها الذي يتناول جميع العوامل المؤثرة بشكل شمولي.

انطلاقاً من وجهات النظر هذه؛ ومما توصلت إليه من خلال تحليلي للمعطيات، أعتقد أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع الأردني كان لها كبير الأثر على الضبط الاجتماعي والأسري وعلى درجة تمسك الناس بالقيم والمعايير الاجتماعية التقليدية. ولعل المشروعات التنموية المختلفة التي قامت بها الحكومة والتي هي قيد الإنشاء – أكبر دليل على هذه التحولات التي طرأت على بنية المجتمع؛ بحيث غدت المدن الأردنية – ولاسيما منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة – موئلاً لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة ومحط أنظار الريفيين الأردنيين ممن وجدوا في الأحياء الهامشية للمدينة مكاناً ملائماً للسكن، ومن ثم أصبحت بيئة مناسبة لظهور ثقافات فرعية دفعت بأصحابها إلى ممارسة الجريمة، خاصة أن كثيراً من الدراسات تشير إلى أن هذه المناطق يسكنها المجرمون بصورة رئيسة، وتؤكد أن سكان الأحياء المتخلفة يتميزون عادة بالفقر الشديد والتفكك الأسري وفقدان المعايير واضطرابها (Burgess and Bogue, 1970: 292-299).

كما أن التحولات الاقتصادية التي تهدف – بصورة أساسية – إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية للسكان يرافقها في الغالب مشكلات اجتماعية تكون الجريمة من أكثرها بروزاً وأشدها خطراً، وهكذا نجد أن هناك علاقة بين هذه الظروف مجتمعة وبين الجريمة. كما تؤثر الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينطوي عليها من أفكار – إضافة إلى المتغيرات الديموغرافية – في ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم في المحافظات الأكثر عرضة لذلك (Serajzadeh, 2008: 241-260).

عطفاً على ما تقدم واستناداً إليه فإن نتائج التحليل الكلي للجرائم، التي تمت من خلال نظم المعلومات الجغرافية، يظهر أن الأنماط المكانية أو الحيز الجغرافي لانتشار الجريمة وتوزعها خلال السنوات الست تتركز معظمها في منطقة إقليم العقبة الاقتصادية الخاصة، بنسبة راوحت بين 15,47% – 16,61% من المجموع الكلي لأعداد الجرائم المرتكبة، ويعود هذا التركز للجرائم إلى مجموعة التحولات والتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية التي تشهدها المدينة، وترتب عليها ظهور تركيبة سكانية غير متجانسة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف الحياة والنمو العمراني والانفتاح على الخارج. محصلة هذه الظروف والمتغيرات أدت إلى ارتفاع أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة العقبة دون غيرها من المحافظات الأخرى.

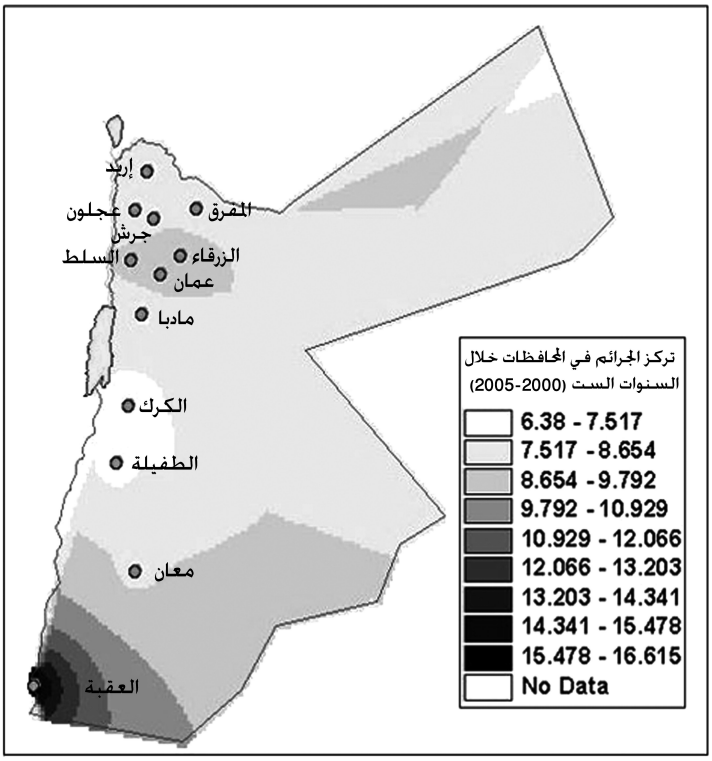

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسب الجرائم تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عن مدينة العقبة؛ أي أن هناك علاقة قوية بين الجريمة وكثافة السكان ومعدلات وقوعها، فكلما ارتفعت الكثافة السكانية وضاقت المساحة ازدادت الجرائم، وكلما تدنت الكثافة السكانية واتسعت المساحة قلت الجرائم. كذلك فإن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمحافظات يعكس درجة التباين في توزع الجريمة بينها وفيها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل بشكل جلي على أن الكثافة السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصاحبة التي تفرضها الزيادة والكثافة السكانية وما ينتج عنها، تخلق واقعاً جديداً، له متطلباته واحتياجاته الضرورية والأساسية التي إذا لم يعمل على تلبية الحد الأدنى منها تكون النتيجة – في أغلب الأحيان – زيادة في عدد الجرائم المرتكبة على الرغم مما يتمتع به المجتمع من ازدياد في الوعي، وتحسن الأداء الرقابي للأجهزة الأمنية وتطور أدواتها وأجهزتها.

وتحتل كل من محافظات عمان والبلقاء والزرقاء المرتبة الثانية بنسبة تراوح بين 9,79% – 10,92% من المجموع الكلي لأعداد الجرائم المرتكبة في الأردن نتيجة للكثافة السكانية العالية والهجرة الداخلية والخارجية، كهجرة العراقيين الذين يحملون ثقافة تختلف عما هو سائد بين الأردنيين، هذا بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي فرضت نفسها على واقع الحياة، وما رافقها من أعباء أثرت على الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية والديموغرافية، وأسهمت كلها في تزايد نسب الجريمة في هذه المحافظات.

أما أدنى تكرار لمجمل هذه الجرائم فقد كان في محافظتي الطفيلة والكرك بنسبة راوحت بين 6,38% – 7,51%، تليهما محافظات جرش وعجلون ومادبا والمفرق ومعان وإربد، بنسبة راوحت بين 8,65% – 9,79%.

ويكشف الجدول (2) أن عام 2001 كان أكثر الأعوام حدوثاً للجرائم بواقع 6383 جريمة؛ أي ما نسبته 21,42% من مجموع الجرائم المرتكبة خلال السنوات الست، أما في عام 2002 فقد قلت حدة الجرائم وأخذت بالتناقص؛ بحيث وصل مجموع الجرائم المرتكبة إلى 5161 جريمة، مثلت ما نسبته 17,32%. اللافت للنظر

هو أن مجموع الجرائم ونسبها في الأعوام من 2003–2005 كانت متقاربة جداً، على الرغم من أن هناك تزايداً تدريجياً في أعداد الجرائم المرتكبة، ونسبها كما يتضح من الجدول، ويعود السبب في ذلك إلى يقظة رجال الأمن وقدرتهم على مكافحة الجريمة باستخدام الأساليب الحديثة والمتطورة، التي أسهمت في كبح تزايد أعداد الجرائم المرتكبة في الأردن وضبطها. كما يظهر الجدول (2) أن كلاً من محافظة العاصمة وإربد والزرقاء كما لو أنها تستحوذ على معظم الجرائم المرتكبة في الأردن، لكن لو تم ربط ذلك بالمساحة وعدد السكان والكثافة السكانية لوجدنا أن هذا العدد الكبير من الجرائم لا يعادل ما يحدث من جرائم في محافظة العقبة أو جرش أو عجلون، على سبيل المثال لا الحصر.

جدول (2)
الجرائم المرتكبة في المحافظات ونسبها خلال السنوات الست (2000–2005)

المحافظة	2000		2001		2002		2003		2004		2005		مجموع الجرائم ونسبها	
	الجريمة	%	الجريمة	%	الجريمة	%	الجريمة	%	الجريمة	%	الجريمة	%	الجريمة	%
العاصمة	2241	44,75	2699	42,28	2143	41,52	1765	39,99	1687	38,18	1717	38,85	12252	41,11
إربد	810	16,17	1087	17,03	843	16,33	763	17,28	709	16,06	701	15,86	4913	16,48
الزرقاء	781	15,59	1003	15,71	866	16,78	710	16,08	733	16,59	740	16,74	4833	16,21
البلقاء	342	6,83	427	6,70	357	6,92	261	5,91	259	5,86	311	7,04	1957	6,57
المفرق	158	3,15	269	4,21	171	3,31	158	3,59	206	4,66	169	3,82	1131	3,79
الكرك	110	2,20	167	2,62	144	2,80	116	2,63	128	2,90	176	3,99	841	2,82
الطفيلة	39	0,78	71	1,11	45	0,87	39	0,89	45	1,02	50	1,13	289	0,97
معان	79	1,58	132	2,07	124	2,40	75	1,70	71	1,61	81	1,83	562	1,89
مادبا	85	1,70	108	1,70	77	1,50	111	2,51	108	2,44	73	1,65	562	1,89
العقبة	162	3,23	153	2,40	169	3,27	166	3,76	201	4,55	217	4,91	1068	3,58
جرش	102	2,04	134	2,09	141	2,73	135	3,06	161	3,64	113	2,55	786	2,64
عجلون	99	1,98	133	2,08	81	1,57	115	2,60	110	2,49	72	1,63	610	2,05
المملكة	5008	100	6383	100	5161	100	4414	100	4418	100	4420	100	29804	100
النسب الكلية	%16,80	%100	%21,42	%100	%17,32	%100	%14,81	%100	%14,82	%100	%14,83	%100	%100	%100

المصدر: مديرية الأمن العام، التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام 2000–2005.

الأنماط النوعية للجرائم:

وإذا وقفنا على واقع الأنماط النوعية للجرائم المرتكبة في الأردن ونسب تكرارها خلال السنوات الست التي يوضحها الجدول (3) والشكل البياني (1)، وجدنا أن عامي 2001 و2002 يعتبران من أكثر الأعوام التي شهدت زيادة في ارتكاب الجرائم، ثم أخذت بعد ذلك بالتراجع والتناقص حيناً والتأرجح بينهما حيناً آخر، فعلى سبيل المثال، نجد أن جريمة القتل مع سبق الإصرار قد بلغت 1,01% في عام 2002، بينما كانت أقل من ذلك في العامين السابقين وفي العام اللاحق، غير أنها تزايدت مرة أخرى في عام 2004؛ حيث بلغت نسبتها 1,04% ثم تناقصت في عام 2005. وهذا التأرجح بين الزيادة والنقصان في نسب ارتكاب الجرائم ينطبق كذلك بشكل جلي على جرائم القتل القصد والضرب المفضي إلى الموت، والإيذاء البليغ، وإضرام الحرائق، والاغتصاب، والخطف، والسرقة الجنائية، آخذين بعين الاعتبار الاختلاف في السنوات التي ارتكبت فيها الجرائم ونسب ازديادها ونقصانها.

غير أن اللافت للنظر من جانب هو التناقص الكبير لجريمة الاتجار بالمخدرات؛ إذ وصل أعلى تكرار لها في عام 2001، بنسبة 21,04% بزيادة ما يقارب 2,5% على العام السابق، ووصل أدنى تكرار لها في عام 2002 بنسبة 4,32%، ثم أخذت في الأعوام الأخرى بالازدياد بشكل بطيء ولكن أقل بكثير مما كانت عليه في السابق. وجريمة هتك العرض التي تزايدت بشكل منقطع النظير، حيث سجل أدنى تكرار لها في عام 2001، بواقع 572 حالة، مشكلة بذلك ما نسبته 8,96%، وتصاعدت حدة تكراراتها إلى أن وصلت في عام 2005 إلى 705 حالات ممثلة ما نسبته 15,85%، ويعود سبب هذا التزايد إلى سهولة الاختلاط بين الجنسين الذي جاء تطبيقاً للمنهج الغربي في التربية والتعليم، وضعف رقابة الأهل والتأثر الذي وقع في فخه كثير من الشباب والشابات المتعلق في فهمهم الخاطئ لمفاهيم الحرية والاستقلالية والانفتاح على الآخر، إضافة إلى ما يتعرضون له من تأثير أجهزة الاتصال والإعلام والإنترنت وما تتضمنه من مواد غير أخلاقية مجانية وسهلة المنال.

جدول (3)
الأنماط النوعية للجرائم ونسب تكرارها خلال السنوات الست (2000–2005)

نوع الجريمة	2000		2001		2002		2003		2004		2005		المجموع الكلي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الشروع بالقتل	215	4,30	240	3,76	275	5,34	248	5,60	236	5,34	233	5,27	1447	4,85
القتل مع سبق الإصرار	31	0,61	37	0,58	52	1,01	42	0,95	46	1,04	34	0,76	242	0,81
القتل القصد	50	0,99	47	0,74	72	1,40	58	1,53	53	1,20	33	0,72	313	1,08
الضرب المفضي إلى الموت	0	0,00	8	0,12	7	0,14	15	0,34	9	0,20	14	0,32	53	0,17
الإيذاء البليغ	709	14,16	855	13,40	741	14,40	568	12,81	573	12,97	533	12,05	3979	13,34
إضرام الحرائق	0	0,00	211	3,30	187	3,63	185	4,17	146	3,30	124	2,75	852	2,85
الاغتصاب	76	1,52	70	1,10	100	1,94	121	2,73	112	2,54	78	1,76	557	1,87
هتك العرض	594	11,87	572	8,96	641	12,44	642	14,48	664	15,03	705	15,85	3817	12,80
الخطف	48	0,96	52	0,81	44	0,85	35	1,01	47	1,06	28	0,68	258	0,90
الاتجار بالمخدرات	923	18,43	1343	21,04	233	4,32	295	6,65	333	7,54	343	7,72	3470	11,60
السرقة الجنائية	2362	47,16	2948	46,19	2809	54,53	2205	49,73	2199	49,78	2295	52,13	14818	49,73
المجموع	**5008**	**%100**	**6383**	**%100**	**5161**	**%100**	**4414**	**%100**	**4418**	**%100**	**4420**	**%100**	**29804**	**%100**

المصدر: مديرية الأمن العام، التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام 2000–2005.

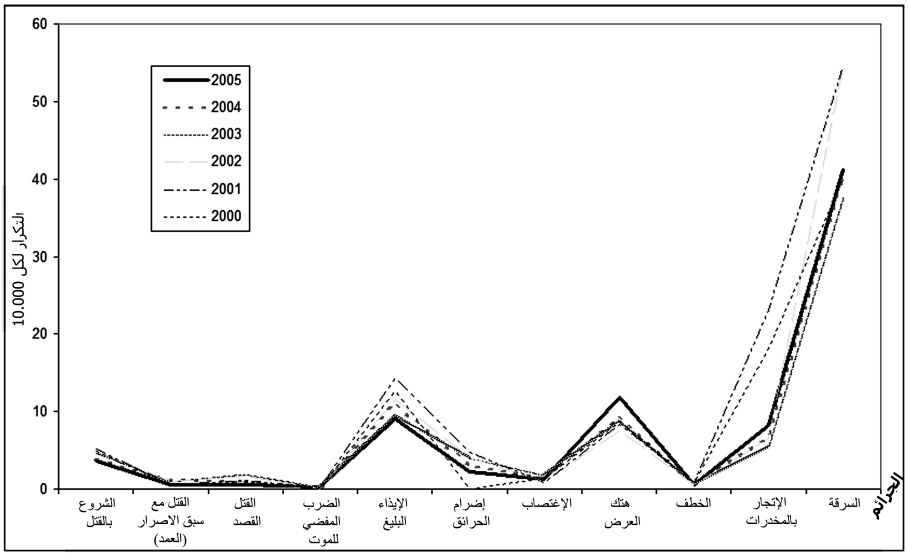

شكل (1) – واقع الأنماط النوعية للجرائم خلال السنوات الست

ويلاحظ أن أكثر الجرائم وقوعاً خلال السنوات الست كانت جريمة السرقة الجنائية؛ إذ سجلت 14818 حالة؛ أي ما نسبته 49,73% من حجم الجرائم المدروسة، تليها جريمة الإيذاء البليغ بواقع 3979 حالة، مشكلة ما نسبته 13,34% من حجم العينة المبحوثة، ثم جريمة هتك العرض؛ بحيث تكررت 3818 ممثلة ما نسبته 12,80%، وفي المرتبة الرابعة جريمة الاتجار بالمخدرات بحيث تم رصد 3470 حالة؛ أي ما نسبته 11,60% من المجموع الكلي للعينة. أما أقل الجرائم وقوعاً للفترة ما بين عامي 2000–2005 فكانت جريمة الضرب المفضي إلى الموت؛ حيث بلغ عددها 53 جريمة ممثلة ما نسبته 0,17%، تليها جريمة القتل مع سبق الإصرار (العمد) التي نجم عنها 242 جريمة، بنسبة 0,81%، واحتلت جريمة الخطف المرتبة الثالثة بواقع 258 حالة خطف خلال الفترة نفسها؛ أي بنسبة 0,90% من مجموع العينة الكلي.

ويتبين من الشكل البياني (2) أن أكثر الأنواع نمطية خلال السنوات الست كانت جريمة السرقة الجنائية؛ إذ بلغت 50 حالة لكل عشرة آلاف نسمة، تليها جريمتا الإيذاء البليغ والاتجار بالمخدرات بواقع 12 حالة لكل منهما، ثم جريمة هتك العرض

بواقع 10 حالات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان. وتعتبر كل من جريمتي القتل مع سبق الإصرار والضرب المفضي إلى الموت من أقل الجرائم تكراراً للفترة ما بين أعوام 2000–2005، وذلك بواقع حالة واحدة لكل عشرة آلاف نسمة، تليهما على الترتيب جريمة الخطف، والقتل القصد، والاغتصاب، بواقع جريمتين إلى ثلاث لكل عشرة آلاف نسمة.

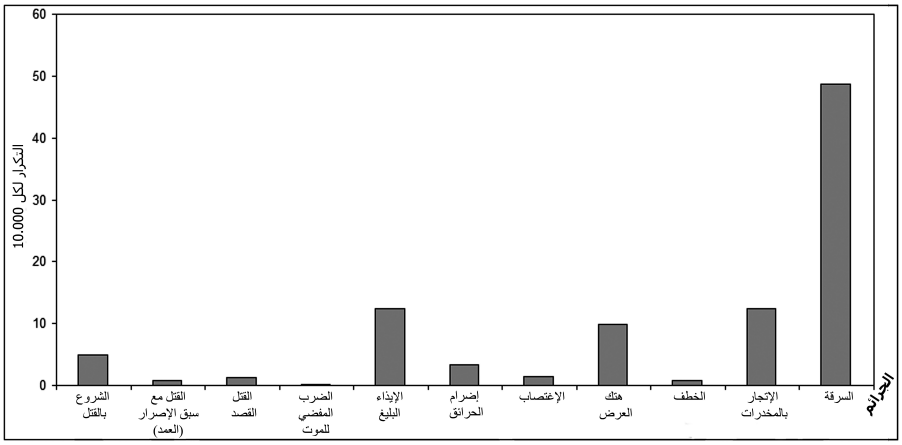

شكل (2) – الأنماط النوعية للجرائم ومعدلات تكرارها

وإذا أمعنا النظر في الشكل البياني (3) الذي يعكس واقع أنماط الجرائم خلال السنوات الست وما رافقها من تغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على صعيد المملكة، نجد أن هناك تشابهاً كبيراً في نسب حدوث الجرائم خلال هذه السنوات، لكن الملاحظ أن عام 2005 قد شهد زيادة في حالات هتك العرض وتناقصاً في حالات السرقة الجنائية، والاتجار بالمخدرات، والإيذاء البليغ على الرغم من أنها كانت الأكثر حدوثاً خلال السنوات الست.

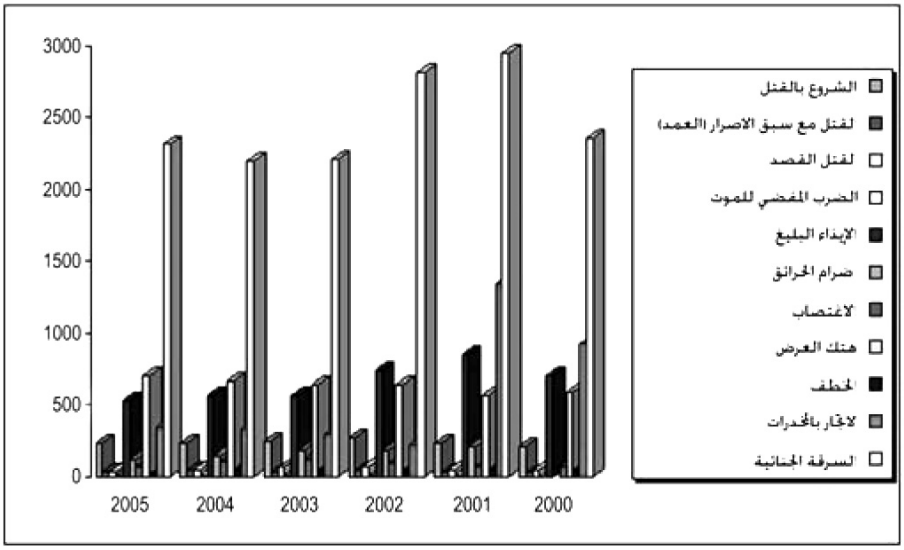

شكل (3) – الأنماط النوعية للجرائم ومعدلات حدوثها خلال السنوات الست

كما يلاحظ من الشكل البياني (3) أن عام 2001 قد شهد ارتفاعاً كبيراً في ارتكاب جريمة الإيذاء البليغ والاتجار بالمخدرات، والسرقة الجنائية، ثم أخذت بالتناقص خلال العامين اللاحقين. أما بخصوص الأعوام الأخرى، فيوضح الشكل أن نسب وقوع الجرائم فيها كانت – إلى حد ما – متقاربة ومتشابهة على الرغم مما بينها من تفاوت في نسب تكرارها.

الخاتمة:

إن الجريمة – على تنوع أنماطها واختلاف أماكن حدوثها صارت تشكل خطراً يهدد دعائم المجتمع الأردني بكل ما يحمله من نماذج فكرية ومثاليات وقيم وأخلاقيات، وتؤثر في ظواهره المتغيرة ورغبات أفراده؛ بحيث غدت أرضية خصبة لانحرافات سلوكية مصدرها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي جاءت نتيجة تطور حضري رافقه تطور موازٍ في أنماط الجريمة وطرق ارتكابها وأساليب ممارستها. انطلاقاً من هذه الرؤية فإن الباحث يرى أن المجتمع الأردني بمحافظاته يشهد أنماطاً متنوعة للجريمة، ارتبطت مكانياً بالتغيرات آنفة الذكر، بحيث خضع لها البناء الاجتماعي وأثرت في أنساقه ونظمه وعناصره الثقافية. وبعد

الاطلاع على البيانات وتحليلها توصل الباحث إلى النتائج التالية التي تجيب عن الفروض التي استند إليها البحث:

لقد تبين أن تنوع الجريمة ونمطيتها مرتبطان بالأنماط المكانية من حيث تكوينها الجغرافي والبيئي والسكاني، وأن نسبتها أعلى وفي ازدياد إذا ما قورنت بمنطقة جغرافية أخرى، لهذا فهي تمثل المنطقة المستهدفة والجاذبة مكانياً لحدوث الجرائم وتنوعها، وهناك علاقة قوية بين نمط الجريمة وكثافة السكان ومعدلات وقوعها. من منظور آخر، وبغض النظر عن التفاوت في نسب الجرائم المرتكبة، يمكن القول: إن تشابه الخصائص الجغرافية والبيئية والسكانية لبعض المحافظات قد نتج عنه تشابه في الجرائم المرتكبة فيها، فما يجمع بين محافظتي عجلون وجرش من سمات وخصائص مشتركة قد نتج عنه أنواع متشابهة من الجرائم كالسرقة الجنائية وإضرام الحرائق والخطف، وهذا الأمر ينطبق على محافظتي معان والمفرق اللتين تشتركان في جريمة الاتجار بالمخدرات.

فمن حيث الأنماط النوعية للجرائم المرتكبة توصل إلى أن أكثر الجرائم نمطية خلال السنوات الست هي جريمة السرقة الجنائية والإيذاء البليغ، ثم الاتجار بالمخدرات، وفي المرتبة الرابعة جريمة هتك العرض التي تزايدت نسب ارتكابها، على العكس من الجرائم الأخرى التي – على الرغم من نمطيتها – كانت في تناقص مستمر خلال هذه السنوات. وتعتبر كل من جريمتي القتل مع سبق الإصرار والضرب المفضي إلى الموت من أقل الجرائم للفترة ما بين أعوام 2000–2005.

أما من حيث الأنماط المكانية فقد توصل إلى أن هناك علاقة قوية ووثيقة بين المكان أو الحيز الجغرافي ونمط الجريمة؛ بحيث إن الجرائم تكثر وتزداد في المحافظات التي تحظى بأكبر قدر من التطور والتنمية والتحضر، لهذا فإن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من أكثر المناطق الجغرافية التي يتركز فيها انتشار الجريمة بشكل قل نظيره عن غيرها من المحافظات الأخرى. وإن نسب الجرائم تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عن المناطق المتحضرة وفي المحافظات الأقل تحضراً كالكرك والطفيلة.

وانتهى الباحث إلى أن جرائم السرقة، والاتجار بالمخدرات وتعاطيها، والإيذاء البليغ، وهتك العرض، يتفاوت انتشارها في المحافظات الأردنية وتوزعها؛ نظراً لتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي دوراً كبيراً في ازدياد

حدوث الجريمة. ولكونها تنسجم وعمليات التنمية والتحديث التي تشهدها مدنها الرئيسة بالإضافة إلى كثافتها السكانية ومساحتها؛ فإن معظم هذه الأنماط من الجرائم ناجمة عن رغبة بعض الأفراد في إشباع حاجات جديدة أوجدتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستجدة، دون امتلاك الطرق والوسائل لتحقيقها، ودون اعتبار للقيم الاجتماعية التي اضطربت مفاهيمها من جراء التغيرات الحياتية والظروف الطارئة والمستحدثة التي استجدت في حياة الأفراد.

المراجع:

إبراهيم بظاظو. (2007). **خريطة الأردن السياحية والثقافية**. عمان: مؤسسة الوراق.

إحسان الحسن. (2008). **علم اجتماع الجريمة**. عمان. دار وائل للنشر، ط1.

أحمد ربايعة. (1985). «أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزعها»، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد الثاني عشر، العدد الحادي عشر، الجامعة الأردنية، عمان: 143–191.

أحمد ربايعة. (1988). «أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة: دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني»، **مؤتة للبحوث والدراسات**، مجلد 3، العدد الأول، جامعة مؤتة: 65–113.

أحمد قاسم. (1991). **دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للواء مادبا**. عمان: بنك تنمية المدن والقرى.

إدريس فالح عزام. (1991). نحو إطار نظري لدراسة العلاقة بين الهجرة الحضرية والجريمة: مداخلة سوسيولوجية نقدية، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد الثامن عشر (أ)، العدد الرابع، الجامعة الأردنية، عمان: 297–320.

أديب النوايسة. (2008). **العقبة: المدينة الناهضة من أعماق التاريخ**. عمان: دار كنوز المعرفة.

أكرم نشأت إبراهيم. (1999). **القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن**، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط2.

إليانا كفوف. (2006). **التصنيع في محافظة الزرقاء: تقييم جغرافي**. رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أيمن الشبول. (1995). **الهجرة من الريف إلى المدينة: دراسة ميدانية لقرية أردنية**.، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

بركات المهيرات. (2000). **جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجرافي**. عمان: دار مجدلاوي، ط1.

تحسين صلاح. (2003). **عمان: مستخلصات الكتب والدراسات والرسائل الجامعية التي تناولت المدينة والمتوافرة في مكتبة الجامعة الأردنية**. عمان: مطبعة أمانة العاصمة.

توفيق عبدالرحمن أحمد. (2006). **دروس في علم الإجرام – نشأة علم الإجرام وعوامل الإجرام الداخلية والخارجية مقروناً بإحصاءات جنائية**، عمان: دار وائل للنشر، ط1.

جمعة كريم. (2004). **الكرك عبر العصور**. الكرك: جامعة مؤتة.

حامد الخوالدة. (2001). **الآثار المتوقعة لدمج المجالس المحلية في الأردن: دراسة حالة محافظتي جرش وعجلون**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

حسن أكرم نشأت. (2008). **علم الأنثروبولوجيا الجنائي**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1.

دائرة الإحصاءات العامة. (2005). **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن**. عمان: مطبعة دائرة الإحصاءات العامة.

سلطان السرحاني. (2001). **موسوعة محافظة المفرق: دراسة أدبية، تاريخية، جغرافية، آثار، عشائر**، عمان، د. ن.

سليم نعامة. (1985). **الانحراف**. دمشق: مكتبة الخدمات الطباعية.

شاكر مصطفى سليم. (1981). **قاموس الأنثروبولوجيا**، ط1 (د. ن).

عارف العطار. (1963). **الإجرام في الخالص: نموذج الإجرام الريفي في العراق**. بغداد: مطبعة المعارف.

عبدالحميد الفناطسة. (2006). **النمو السكاني والتوسع العمراني في مدينة معان، 1950–2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عبدالقادر أحمد شيخ الفادني. (2003). «الأمية وعلاقتها بالأمن والتنمية: دراسة مسحية على سجون الخرطوم»، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 18، العدد 36، الرياض، 265.

عبدالمهدي السودي. (1996). «تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن 1990–1993 – دراسة لحجمها واتجاهاتها والخصائص الاجتماعية لمرتكبيها والمجني عليهم فيها: دراسة اجتماعية»، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 23، عدد 1، الجامعة الأردنية – عمان، 11.

عبير مصطفى. (2005). **أثر عامل المسافة على الهجرة الداخلية بين محافظتي البلقاء والمفرق إلى محافظة عمان**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

فريد الزعبي. (1995). **الموسوعة الجزائية**. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، مجلد 11، ط3.

فيصل طوالبة. (2000). **دور جامعة اليرموك في تطور مدينة إربد: اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً**، بغداد، د. ن.

محمد أحمد المشهداني. (2003). **الوسيط في شرح قانون العقوبات**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1.

محمد الحداد. (2002). «التغير الاجتماعي والعنف الجنائي: حالة المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية»، **حوليات آداب عين شمس**، المجلد 30 (أكتوبر – ديسمبر): 128–159.

محمد الخصبة. (2004). **تقييم الموارد الاقتصادية في مافظتي الكرك والطفيلة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

محمد الكردي. (2006). **إربد المدينة: تاريخ وحضارة وآثار**. عمان: مطبعة أمانة العاصمة.

محمد شرف. (2008). **التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة، ط1.

محمد عبدالله البكر. (2004). «أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد 32، عدد2: 263.

محمد عزيز. (2004). **نظم المعلومات الجغرافية: أساسيات وتطبيقات للجغرافيين**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط3.

محمد علي جعفر. (1980). **علم الإجرام والعقاب**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

محمود أبو زيد. (2003). **المعجم في عالم الإجرام والاجتماع والقانون والعقاب**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

محمود حسن. (1977). **الأسرة ومشكلاتها**. الإسكندرية: دار المعارف.

محمود زكي شمس. (2002). **الموسوعة العربية للاجتهادات القضائية الجزائية**، دمشق، مطبعة الداودي، مجلد 26، ط1.

محيي الدين توق. (1980). «ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن: دراسة استطلاعية»، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 7، عدد 2، 30.

مديرية الأمن العام. (من 2000 – إلى 2005). **التقرير الإحصائي الجنائي، إدارة التحقيقات الجنائية**، عمان.

مصطفى عبدالحميد كارة. (1992). **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ط2.

مصطفى محمود الحوامدة. (1999). «جرائم الأحداث: أسبابها وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والأسرية للأحداث: دراسة ميدانية على أحداث الأردن»، **إربد للبحوث والدراسات**، المجلد الأول، العدد الثاني: 62–73.

المنظمة العربية الاجتماعية ضد الجريمة. (1980). **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي**، العدد التاسع، يناير: (237–239).

مهى المقدم. (1992). جرائم الريف والمدينة في المجتمع العربي، **منبر الحوار**، عدد 25، بيروت، 143.

Athausen, D. and Miecakowski T. (2001). The merging of criminology and geography into a course on spatial crime analysis, *Journal of Criminal Justice Education,* Vol. 12, Issue. 2: 367-383.

Blaike. (1978). The theory of the spatial diffusion of innovation: A spacious cult de sac in progress, *Human Geography,* Vol. 2, No 2: 629-295.

Bowers, Kate J. and Johnson, Shane D. (2003). Measuring the geographical displacement and diffusion of benefit effects of crime prevention activity, *Journal of Quantitative Criminology,* Vol. 19, Issue 3: 275-300.

Burgess, E. and Bogue D. (1970). *Urban sociology*, Chicago: The University of Chicago.

Canter, P. R. (1997). Geographic information systems and crime analysis, Balrimore county, Maryland, *Crime Mapping and Crime Prevention*: 157-190.

Ceccato, V. and Haining, R. (2004). Crime in border regions: The Scandinavian case of oresund, 1998-2001, *Annals of the Association of American Geographers,* Vol 94 Issue 4: 807-826.

Clinard, B. Marshall. (1969). *Sociology of deviant behavior*. Tinehart and Winston.

Craglia., M.; Haining, R. and Wiles, P. (2000). A comparative evaluation of approaches to urban crime pattern, *Analysis in Urban Studies*, Vol. 37 Issue 4: 711-729.

Durkhein, E. (1951). *Suicide: a study in sociology*. London: Routledge and Kegan Paul.

Faqir, F. (2001). Intrafamily femicide in defence of honour: the case of Jordan, *Third Workd Quarterly*; Feb 2001, Vol. 22 Issue 1: 65-82.

Grubesic, T. and Elizabeth, M. (2008). Spoatio-temporal interaction of urban crime, *Journal of Quantitative Criminology*, Vol. 24, Iss.3: 285-306.

Hadidi, M.; Kulwicki, A. and Jahshan, H. (2001). A review of 16 cases of honour killings in Jordan in 1995, *International Journal of Legal Medicine*, Vol. 114(6): 357-359.

Harada, Y., Shimada, T.; Suzukim, M., Yonezato, S. and Saito, T. (2005). Spatial and temporal analysis of crime against elementary-age children using geop-graphic information system (GIS) A conference papers presented in the Annual Meeting - American Society of Criminology; Toronto.

Harries, K. (2006). Property crimes and violence in United States: An analysis of the influence of pupulation density, *International Journal of Criminal Justice Sciences,* Vol. 1, Issue 2: 24-34.

Hodgkinson, S. and Tilley, N. (2007). Travel-to-crime: homing In On the victim, *International Review of Victimology;* 2007, Vol. 14 Issue 3: 281-298.

Horton, P. and Gerald, T. (1960). *The Sociology of social problem*, Second Edition, Appleton Press Inc.

Karim, Abdul Jabar (1963). *Crime prevention*. Baghdad: Al-Ma'arif Press.

Lowie, R. (1973). *The historical of ethnological theory*. Lonson: Harrp and Co..

Merton, R. (1968). *Social theory and social structure*- New York: The Free Press.

Neckerman, M.; Lovasi, S.; Davies, S.; Purciel, M.; Quinn, J.; Feder, E.; Raghunath, N.; Wasserman, B.; Rundle, A. (2009). Disparities in urban neighborhood conditions: Evidence from GIS measures and field observation in New York City, *Journal of Public Health Policy,* Vol. 30: 264-285.

Parsons, T. (1951). *The social system*. Glencoe, Free Press.

Paulsen, Derek J. (2004). To map or not to map: Assessing the impact of crime maps on police officer perceptions of crime, *International Journal of Police Science and Managment;* Vol. 6 Issue 4: 234-246.

Piamwaree, P. (2007). An application of geographic information system in crime prevention and supperssion. A Case Study of khlong Luang Police Station,

Thailand. A Conference papers presented in the Annual Meeting od American Society of Criminology, Toronto.

Prassel, F. (1975). *Introduction to American criminial justice and row publishers*. N.Y.

Ramsey, Clark (1970). *Crime in America*. Third Printing, Seman and Schuster, N.Y.

Ranji, W. (1994). Reasons for the rise in rape crimes, *Chinese Sociology and Anthropology;* Winter 1994/1995. Vol. 27 Issue 2: 76-80.

Riseley, K. and Shyy, P. (2006). Modeling and visualizing the relationships between community characteristics and community-Based crime prevention programs, A Conference papers presented in the Annual Meeting of American Society od Criminology.

Sarah, L. Boggs (1966). Urban crime patterns, *American Sociological Review,* No 30: 343-351.

Serajzadeh, H. (2008). Social determinants of the seriousness of crime: An examination of a Muslim Sample, *Social Compass;* D3ec2008, Vol 55:541-560.

Shimada, T. and Harada, Y. (1999a) Relationship between crime and socioeconomic factors in urban areas: methodological problems and a solution by GIS, *A Reports of the National Research Institute of Police Science,* Vol. 39 Issue 2: 20-34.

Shiamada, T. and Harada, Y. (1999b). Relationship between crime and spatial compositions in urban areas: A quantitative analysis using GIS., *A Reports of the National Research Institute of Police Science,* Vol. 40 Issue 1: 1-22, 22.

Smith, H. Suisan (1984). Crime and the structure of the social relations, *Trans. Inst. Brit. Geog*. Vol 9 No 4: 427-429.

Turnbull, Linda S. and Hendrix Elaine H. (2000) Police department Use of geographic information systems for crime analysis, *Atlas of Crime: Mapping the Criminal Lanscape:* 236-247.

Walsh, & Poole (1983). *A dictionary of criminology*. London: Routledg and Kegan Paul.

Welchman, L.; Welchman, L.; Hossain, S. and Hassan, Abu Reem. (2005). Changing the rules? Developments on crimes of honour in Jordan., *Honour: Crimes, Paradigms and Violence against Women;* 199-208.

Yujui, O. Hsieh, Ch. and Chang, Ch. (2005). Reexamining the urban crime: the impact of urban planning on crime occurrence in the global city Taipei A Conference Papers - presented in the Annual Meeting of American Sociological Association, Philadelphia.

قدم: ديسمبر 2008

أجيز: مارس 2010

Types and Geographical Patterns of Crime: Anthropological Study of Some of the Crimes Committed in Jordan

Ayman Alshbol

The study aims to shed light on some of the crimes that took place in Jordan during the years 2000-2005. In order to reveal the relationship between the types and the geographical patterns of crime from an anthropological holistic perspective, the study will be using geographic information systems (GIS0). One of the study findings is that there is a relationship between the types and geographical patterns of crime, which is a result of economical, social, cultural changes, and the effects of the density of the population of the given area that characterizes some of the governorates of this kingdom. The Study showed that the most of the crimes in the region took place in Aqaba. Results also showed that criminal theft was the most frequent crime, and the frequency of rape with assault is the only one increasing during these six years (it is also a high touristic area).

Key Words: Jordan, Crime, Types of Patterns of Crime, Geographical Patterns of Crime, Distribution of Crimes, GIS.